المجلة العربية للتيار الماركسي الأممي

الحرية والشيوعية

الثورة العربية في مأزق، ما هو المخرج؟

العدد الثاني • October 2012 • $3 • Solidarity Price $6 • www.marxy.com

إفتتاحية العدد:
مأزق الثورة العربية

لقد انقضى أكثر من عام و نصف منذ أن عصفت الثورة بالعالم العربي. وعي الملايين المسحوقة، و التي لوقت طويل لم تملك أية أمل بالتغيير، ظهر و كأنه قد تبدل مرة واحدة بشعور بالنشوة و احساس غامر بقوتهم. الإنتماء الى حركة جماهرية ضد النظام القديم، رؤية أن حتى أكثر الأنظمة عديمة الرحمة ليست سوا نموراً من الورق في مواجهة الملايين المصممة على النصر، كل هذا كان له الأثر الأكبر على عقول العمال و الشباب. من شارك بالثورة، و من سيحل محل النظم القديمة، كل هذه المسأل لم تلوح في الأفق بشكل كبير كما تفعل الأن. المسألة الأساسية كانت إنجاز مهمة واحدة، ألا و هي انهاء النظام القديم.

في الطور الأول من الثورة كان المنشقون عن الأنظمة القديمة، بعضهم انشقوا و هم لا يزالون في مناصبهم الوزارية، باستطاعة القول بأنهم جزء من حراك موحد مع العمال و الشباب الذين كانت تراق دمائهم في الشوارع من قِبل الطغاة. و كان فيها صغار الرأسماليين في هذه المرحلة ، بعد أن رفضوا دعم الثورة في بدايتها، قادرين على الإنضمام اليها بسرعة عندما اصبح جلياً حتمية انتصارها. المنشقين تمكنوا من حماية مصالحهم الخاصة من خلال اعلان ولائهم للثورة و التخلي عن أسيادهم القدامى قبل فوات الأوان. العديد من الرأسماليين الذين حرموا من الإستمتاع بميزات السلطة تمكنوا من الخروج من ظلال العوائل الحاكمة و دوائرها التي حصلت دائما على أفضل الفرص و بحسب هواها حجمت أو دمرت منافسيها.

بالنسبة لأولائك العمال و الشباب الذين ألهمهم إحراق البوعزيزي نفسه و عبر عن ظروفهم و مشاعرهم القلقة بخصوص مستقبلهم: الديمقراطية عنت حق الكفاح من أجل حياة أفضل لأنفسهم و عوائلاتهم و تحسين ظروف معيشتهم. هذه المصالح المختلفة، لا بل المتناقضة، للطبقات الإجتماعية المختلفة كانت غير واضحة في البداية. و لكن بعد مضي سنة و نصف أصبحت هذه التناقضات الصفة المميزة للمرحلة الجديدة.

اليوم يمكننا رؤية أن المنشقين و صغار البرجوازيين يقطفون ثمار الثورة و يتصارعون فيما بينهم حول كيفية إقتسام الغنائم. ففي تونس، وصلت النهضة الى السلطة و على الفور اصدرت تطمينات بأن الاستثمارات مرحب بها بعد رحيل بن علي. الامبريالية الفرنسية، التي عرضت إرسال تدعيمات من وحدات مكافحة الشغب الفرنسية لقمع الثورة التونسية، ما زالت تستمتع بخيرات تونس و بحماية مصالحها الاقتصادية كما كان الوضع قبل الثورة.

في مصر، قام المجلس العسكري بالتخلص من مبارك قبل أن يُغرق الجميع معه. عندما انفجرت الأحتجاجات ضد هذه الطغمة العسكرية، طلب الأخوان المسلمين من الجماهير الهدوء في البداية. فقط عندما شعروا بأن قبضتهم على مميزات السلطة في خطر من قبل قيادة الجيش، التي كانت تفكر بوضع أحد رجالاتها في الرئاسة من خلال التلاعب بالإنتخابات، اظهروا اهتماما مفاجئا بالإعتراض على بقايا الدكتاتورية السابقة. المجموعتان، القديمة و الجديدة، اخذتا بالتنازع على تقاسم حصتهما من الغنائم في حين أن الأمبريالية الأمريكية ذكرت الطرفين بهدوء بخطر الثورة في حال خروج هذا النزاع عن السيطرة.

في ليبيا، ما بدء كحركة جماهرية صحية تم اعتراضه بسرعة من قبل المعارضة الخارجية و غيرها من الجرذان التي اخذت بالقفز من سفينة القذافي الغارقة. المجلس الإنتقالي فرض فرضاً على الثورة بدعم من قوى الإمبريالية. هذه العصابة من الحقوقيين، الأكادميين و غيرهم من رموز المعارضة المنسية في الخارج اتحدوا مع المنشقين الذين لم تزل أيديهم تقطر بدماء شعبهم. لم يكن المجلس الإنتقالي من نزف دماً في شوارع بنغازي و طرابلس، بل ألاف الشباب، المعلمين، الأطباء، موظفي الحكومة، سائقي الأجرة و غيرهم من أعداد لا تحصى من العمال و الكادحيين الأخرين. الجماهير حصلت على النصر بدمائها، و لكن هذا النصر تم بيعه لؤلاءك الذين أرسلوا الطائرات لقصف المنازل دون تمييز.

سوريا تواجه مصيراُ مشابهاُ لليبيا، مع الفرق بأن عناصر مشابهة وصلت الى القيادة حتى قبل الانتصار على النظام. لقد رأينا ثورة حقيقة من الأسفل بداية بالمظاهرات السلمية. رأينا حركة جماهرية مصممة على القتال حتى عندما بدء النظام يستخدم نيران الرشاشات و التعذيب الوحشي في الأقبية لسحقها. كم من المراحل تخطينا منذ ذاك الحين. انحلال الحركة الثورية يبدو أكثر اكتمالاً الأن، حيث أن نفس الفئة من المنشقين و المعارضين المنفيين قد خطفت الثورة. المجلس الوطني يطالب بالتدخل الامبريالي في سوريا، من تركيا، السعودية و قطر، مما يفزع قسماً كبيراً من السوريين، الذين يأخدون موقفاً صحيحاً بمعارضة التدخل، و يدفع بهم بعيداُ عن الثورة. هؤلاء القادة و داعميهم يساهمون أيضاً بتأزيم الحساسيات الدينية و الأثنية و يسلحون الإسلاميين. على الرغم من الأمل السابق بأن نرى الجيش السوري الحر أداة للتغيير الثوري، يتم اليوم استغلاله من قبل قوى الثورة المضادة التي تغرس مخالبها محاولة تطبيق مخططات قوى الاستعمار و مخلفات العصور الوسطى من عوائل آل سعود و آل ثاني الذين لم تكن سوريا مفتوحة لأجنداتهم حتى الأن.

هل بإمكان هؤلاء الذين تسلقوا الثورات تقديم أية شيء لتحسين ظروف الجماهير؟ بالنسبة للبوعزيزي و للألاف الذين دفعتهم حادثة احراقه لنفسه للإنتفاض، الذين يشكلون المحرك الحقيقي لهذه الموجة الثورية، الديمقراطية تعني حق الإعتراض، الرفض، التحدث بصوت عالي، و المطالبة بحياة أفضل. الديمقراطية تعني حق الكفاح من أجل الخبز، السكن، العمل، و الدخل الكريم. هذا ما تعنيه الديمقراطية للشباب الذين يواجهون هاوية البطالة و غياب المستقبل. النسور المحلقة تتقاتل فينا بينها للحصول على أكبر قطعة من الكعكة التي خلفتها الأنظمة السابقة، و لكن هل بالإمكان التوفيق بين ذلك و رغبة الجماهير بحصة أكبر لأنفسهم؟

الرأسمالية واقعة اليوم في أسوء أزماتها العالمية منذ الكساد العظيم. الأزمة أبعد عن ما تكون عن نهايتها، على العكس هي ما تزال في البداية، و

كل الإشارات تشير الى استمرارها وتعمقها. الطبقة الحاكمة في جميع البلدان المتقدمة تردد نفس الكلام: من غير الممكن لنا الحفاظ على مكتسبات الماضي، التي حصلت عليها الطبقة العاملة بعد صراعات مريرة على مدى عقود. لإنقاذ الرأسمالية، على الجماهير قبول تراجع جديد و عميق في مستواهم المعيشي: هذا هو الحال في اليونان، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال و العديد من الدول الأوروبية الأخرى. الولايات المتحدة نفسها في أزمة عميقة جداً.

كيف يمكن لتونس أو مصر أن تطمح الى مثل هذه المكتسبات في ظل النظام الرأسمالي في حين أن بلدان أكثر غنى تصرح بأن الرأسمالية غير قادرة على تحمل النفقات؟ من الواضح أن الإخوان و غيرهم مِن مَن حصدوا خيرات ثورة لم يقوموا بها، و الذين لم يترددوا في الذهاب

بعيداً بالتأكيد للرأسمال العالمي أنهم منفتحون الى الاستثمارات، لن يعارضوا إرادة الطبقة الرأسمالية العالمية.

و لكن كما أن الرأسمالية ظاهرة عالمية، كذلك الثورة. ففي حين أن الموجة الثورية في الشرق الأوسط انحسرت مؤقتاً، موجات جديدة تضرب بقاع اخرى من العالم. ما نراه اليوم في أوروبا هو أنه لا يمكن إجبار الطبقة العاملة على دفع فاتورة أزمة الرأسمالية من دون الخوض في صراع مرير. في اليونان، اضراب عام بعد اضراب عام يهز هذا البلد في الوقت الذي تفكر فيه الطبقة الحاكمة بتطبيق أسبوع عمل من 6 أيام و 11 ساعة في اليوم، هذه الساعات شبيهة بما نراه في معامل نسيج المحلة في مصر!

في البرتغال، أجبرت الحركة الجماهرية الحكومة البرتغالية على الغاء حزمة التقشف الأخيرة مؤقتاً، و بمشاركة مفاجئة من الشرطة و نقابات القوات المسلحة التي اصطدمت مع شرطة مكافحة الشغب و منعتهم من مغادرة مراكزهم و الخروج الى قمع المتظاهرين. أوروبا بأكملها تغلي و كل الأشارات تبين بأن أنتفاضة عارمة من الممكن أن تنفجر في أية لحظة. ثورة واحدة في إحدى الدول الأوروبية كفيلة بأن تمتد بسرعة داخل أوروبا و خارجها، كما فعلت الثورة التونسية، و أن تنهض بالجماهير في العالم العربي من جديد.

الأزمة في أوروبا، و المأزق المؤقت في العالم العربي، يُظهران بوضوح أنه لتحسين ظروفنا علينا الاستعداد للقطع مع مصالح أسياد الثروة في مجتمعاتنا. لقد استفادوا من الأنظمة السابقة، و الأن يطمحون الى المحافظة على مرابحهم عن طريق إفقار الجماهير و إبقائهم في ظروفهم المزرية. العمالة الرخيصة هي صرختهم الدائمة. و لكن البشرية تستحق عالم أفضل، اذا كانت الرأسمالية غير قادرة على توفير هذا العالم، فعليها أن ترحل. على أولائك الذين حققوا الأرباح من دمائنا التخلي عن ثرواتهم و لتكن ادارتها بيد الثورة. فلندع هؤلاء الذين قاتلوا في الشوارع من أجل مستقبل أفضل يقررون كيفية الخروج من الفقر و الحاجة. دعونا نتحكم بموارد بلداننا و نديرها ديمقراطيا بحيث يمكن لنا أن نستثمرها حيث يحتاجها المجتمع و ليس بحسب متطلبات دافع الربح: في توفير الخبز، العمل، السكن، التعليم و الطبابة المجانية للجميع.

و لكن لوحدنا من الصعب أن ننجح. الامبريالية تتلاعب و تجد بيننا الخونة الذين يمكن لها أن تتكل عليهم لإبقائنا تحت سيطرتها. إن موطن الأمبريالية هو المكان الذي نجد فيه أهم حلفائنا: الملايين العاملة و التي عليها الأن أن تتوقع تراجع كبير في مستواها المعيشي نتيجة لأزمة الرأسمالية الحادة. علينا مشاهدة الثورة القادمة في أوروبا بنفس الإهتمام الذي شاهد فيه العالم بأكمله الثورة العربية، لأنها بالتحديد الفصل القادم من ثورتنا. و كما أن عمال ولاية ويسكنسون الأمريكية تعلموا من انتفاضات عمال الشرق الأوسط و رفعوا شعار "حارب مثل المصري"، علينا النظر و التعلم من الكفاحات في أوروبا.

لا يمكن لنا أن ندع الفراغ الذي سمح للإنتهازيين و سارقي الثورات بالتسلق على ثورتنا بالظهور مرة أخرى. ندعوكم الى الإنضمام الى التيار الماركسي الأممي و العمل سوية على بناء منظمة ثورية أممية قادرة على توحيد كافة النضالات في كفاح مشترك لوضع نهاية للرأسمالية و الأمبريالية و بناء مجتمع اشتراكي عادل.

الفيلم المسيء للإسلام: الأصوليتان المسيحية والإسلامية تدعمان بعضهما

" براءة المسلمين" فيلم رخيص ووقح معادي للإسلام أنتجه وروجه بعض الأصوليين المسيحيين الرجعيين في الولايات المتحدة ونشر على شبكة الانترنت في يوليوز فأدى إلى مظاهرات في العديد من البلدان في أنحاء العالم، بما في ذلك هجمات على سفارات الولايات المتحدة، وفي حالة ليبيا مقتل الدبلوماسيين الأمريكيين الأربعة في القنصلية الأمريكية في بنغازي. دعونا ننظر إلى سبب حدوث كل هذا.

الحرية و الشيوعية

الفيلم المسيء للإسلام: الأصوليتان المسيحية والإسلامية تدعمان بعضهما 3

موجة من الاحتجاجات تواجه السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية 6

سوريا: الرجعية في كلا الطرفين! 7

المغرب: من سيدفع فاتورة الأزمة؟ 10

أي طريق يجب على مصر أن تسلكه: التعاون الطبقي أم الثورة؟ 14

المغرب: نعي المناضل الثوري الشاب أنس بناني 23

المغرب: إضراب عام تضامني مع عمال منجم بوازار يشل إقليم ورزازات 23

contact@marxy.com

فريد ويستون
الأربعاء: 19 سبتمبر 2012

بحسب التقارير فإن الفيلم كان في الأصل يحمل عنوان **محاربي الصحراء** وليس عن محمد على الإطلاق. ادعى الممثلون الذين شاركوا في الفيلم أنهم لم يكونوا مدركين لحقيقة أن الفيلم كان عن محمد، وأن القصة التي حولت الفيلم إلى الشكل الذي ظهر عليه في نهاية المطاف على شبكة الانترنت كانت نتيجة الدبلجة. النص كان مصمم عمدا لإهانة المسلمين.

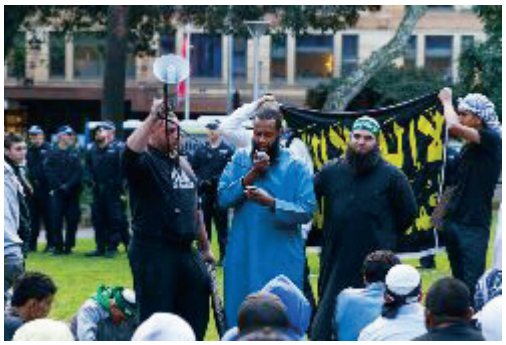

مسيرة في سيدني، صورة: Jamie Kennedy

في البداية لم يتضح حتى من كان وراء الفيلم. القصة التي انتشرت على الانترنت أن المدعو "سام باسيل" صنع الفيلم بتمويل من "أكثر من 100 متبرع يهودي". النية كانت واضحة: إعطاء الانطباع بأن الفيلم كان إنتاجاً أمريكاً يهودياً وإثارة ردود أفعال غاضبة بين المسلمين في جميع أنحاء العالم.

في وقت لاحق تبين أن سام باسيل شخص غير موجود، وأن الصانع الحقيقي للفيلم محتال ومحكوم عليه يدعى نيقولا باسيلي نيقولا، وهو قبطي مصري له ارتباطات باليمين الإنجيلي المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية والذي ساعد أيضا في تصوير الفيلم. من بين هؤلاء المدعو ستيف كلاين وهو جندي مارينز سابق شارك في تدريب ميليشيات في كنائس في ولاية كاليفورنيا ومن أنشطته أيضا الاحتجاج ضد عيادات الإجهاض والمساجد في الولايات المتحدة وحتى ضد معابد المورمون.

لقد تم عرض "الفيلم" مرة واحدة في لوس أنجلوس وبحضور قليل جداً. "القس" سيئ الذكر تيري جونز المقيم في فلوريدا - الذي ملئ عناوين الصحف العام الماضي عندما أحرق القرآن علنا - حاول دعم الفيلم ولكن من دون نجاح. في يوليوز تم نشر الفيلم على اليوتيوب ولكن لم يلحظ ذلك أحد. كان من الممكن أن تكون هذه هي نهاية القصة وانضمام الفيلم إلى كثيرين آخرين سبقوه ونسيانه.

صانعي الفيلم لم يرقهم غياب الاهتمام الذي قوبل به فيلمهم، فقاموا بدبلجته باللغة العربية ووضعوا هذا الإصدار أيضاً على موقع يوتيوب. حتى ذلك الحين، وعلى الرغم من الجهود الكثيرة لهؤلاء المتعصبين اليمينيين والرجعيين، بقي الفيلم فاشلاً في تحقيق أي أثر.

ومن ثم يدخل المشهد الشيخ خالد عبد الله. من هو عبد الله هذا؟ إنه شخصية تلفزيونية مصرية يقدم برنامج على قناة الناس الفضائية الإسلامية. لقد قورن بجلين بيك في أميركا الذي كان يقدم برامج تلفزيونية وإذاعية من المفترض أنها تدافع عن القيم "الأمريكية التقليدية" والمسيحية الأصولية. عبد الله ليس صديقا لـ"الربيع العربي". بعض التقارير نقلت عنه وصفه للشباب المصري الشجاع الذي كان الطرف الرئيسي في الثورة المصرية التي أطاحت بمبارك بأنهم "أطفال تافهين". مثل جلين بيك في أميركا هو عازم على إثارة الفتنة بين المسيحيين والمسلمين.

بعد اكتشافه فيلم براءة المسلمين في 8 سبتمبر، قام ببث مقطع مهين منه يقول فيه الممثل الذي يلعب دور محمد عن حمار بأنه "أول حيوان مسلم". بعد هذا بدأت الأمور بالتصاعد. عبد الله يفهم بشكل جيد الأسلوب الروماني القديم "فرق تسد". هو يولي اهتماماً خاصاً لإثارة الكراهية ضد المسيحيين المصريين الأقباط الذين يشكلون نحو عشرة في المائة من السكان.

دعونا نتذكر أنه خلال أشد وأوسع التحركات ضد نظام مبارك، وقف الأقباط والمسلمين من العمال العاديين في مصر يد بيد في صراع مشترك. في هذا رأينا إمكانية وحدة الطبقة العاملة وهو ما ظهر في أكثر من مناسبة. بعد سقوط مبارك، قام النظام القديم مرتدياً الزي العسكري بترتيب استفزازات تهدف إلى كسر الوحدة التي تشكلت خلال الثورة، من خلال ترتيب هجمات انتقامية بين المسيحيين والمسلمين. برنامج عبد الله هو جزء من هذه المحاولة الجارية لتقسيم العمال والشباب في مصر على أسس دينية، حيث أنه يركز الكثير من اهتمامه على المسيحيين الأقباط في مصر.

بث المقطع السيئ على برنامج عبد الله هو ما جذب مشاهدة واسعة، خاصة في أوساط السلفيين، الحركة الإسلامية الأصولية التي هي ثاني أكبر تجمع في البرلمان المصري. حتى ذلك الحين كانت مجموعات صغيرة من السلفيين المنظمين تحاول بناء حركة احتجاجية بتجمعات منتظمة خارج السفارة الأمريكية في القاهرة ولكن دون نجاح يذكر. ثم جاء عبد الله لنجدتهم بتأجيج المشاعر المعادية للولايات المتحدة بمساعدة الفيلم السيئ السمعة.

أعقب الاحتجاجات في القاهرة أحداث في بنغازي حيث قتل أربعة دبلوماسيين أمريكيين، ومن هناك امتدت الاحتجاجات إلى بنغلاديش وباكستان وأفغانستان والعراق والمغرب واندونيسيا وغيرها من البلدان. وسائل الإعلام في الغرب التقطت هذا المشهد لترسم صورة لـ"عالم إسلامي" يهيمن عليه المتطرفين الأصوليين الرجعيين.

الحقيقة هي أن الأعداد التي شاركت بالاحتجاجات كانت قليلة جدا. في طهران على سبيل المثال، لم يشارك أكثر من 500 في الاحتجاجات وهم يهتفون "الموت لأمريكا"، وفي لبنان لم ينزل أكثر من 200 شخص إلى الشوارع، في القدس تظاهر نحو 300، وفي المغرب تشير التقارير إلى أن "المئات من السلفيين أحرقوا أعلام الولايات المتحدة". أكبر مظاهرة ذكرت كانت في الأردن، حيث تم ادعاء قدوم 2000 شخص. وفقاً لقناة الجزيرة، مجموع الناس في كل أنحاء الشرق الأوسط وخارجه الذين قاموا بالاحتجاج بعد صلاة يوم الجمعة الماضي كان حوالي 5000. هذا لا يشكل "حركة جماهيرية" من رد الفعل، بل هو في الواقع تحرك ضعيف جداً ويجري محاولة تضخيمه من قبل وسائل الإعلام العالمية ليبدو أكبر بكثير مما هو عليه حقا.

إذا ما قارنا هذه الأرقام بالمشاركين في ما أصبح يعرف بإسم "الربيع العربي"، أي الثورات في تونس ومصر وغيرها من البلدان، سنحصل على صورة أكثر صدقاً بكثير للتوازن الحقيقي للقوى على الأرض. وفي حين تعطى الكثير من التغطية الإعلامية للاحتجاجات التي نظمها الأصوليين، القليل جدا يقال على سبيل المثال عن احتجاجات الناس العاديين في ليبيا ضد الأصوليين!

مع ذلك، على المرء أيضا أن يلاحظ حقيقة وجود مزاج معادي للإمبريالية بين جماهير الشرق الأوسط وخارجه. دعونا لا ننسى أن الإمبريالية الأمريكية لعقود دعمت مالياً وعسكرياً كل تلك الأنظمة الفاسدة التي لسنوات قمعت الناس العاملين العاديين. حتى يومنا هذا لا تزال تؤيد أنظمة مثل ذاك الذي في المملكة العربية السعودية. لقد أداروا نظرهم بعيداً عندما

ذهبت القوات العسكرية السعودية إلى البحرين لقمع الثورة هناك. هم يقومون بالمناورة وراء الكواليس لزرع البلبلة بين الجماهير وتعزيز القوى الرجعية مثل الإخوان المسلمين في مصر وغيرها من البلدان. الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة ليست صديقة للجماهير العاملة في الشرق الأوسط.

كل هذا أيضاً يفسر سهولة إثارة المشاعر المناهضة للولايات المتحدة من قبل أشخاص رجعيين مثل الشيخ خالد عبد الله. للأسف، يتم تحويل مشاعر معاداة الإمبريالية الصحية باتجاه رجعي. هذا ممكن بسبب غياب حزب عمالي جماهيري في مصر قادرة على توحيد الجماهير العاملة على أسس طبقية. في مثل هذا الفراغ تجد العناصر الرجعية مساحة للمناورة.

بالاختباء وراء نفاقهم الكاذب حول مناهضة الإمبريالية، الأصوليون يعززون أجندتهم الرجعية الخاصة بهم. دعونا لا ننسى أن الأصولية الإسلامية تم دفعها وتمويلها واستغلالها من قبل الامبريالية الأمريكية مرات عديدة في الماضي عندما ناسب ذلك مصالحها. عندما كانت الولايات المتحدة تحاول إسقاط النظام الموالي للسوفييت في أفغانستان - نتاج ثورة ساور 1978 - لم يكن لديها مانع من دعم بعض العناصر الأكثر رجعية وتخلفا داخل البلد، والذين أصبحوا لاحقا معروفين بإسم الطالبان.

الحقيقة هي أن الأصوليين الإسلاميين يستغلون مشاعر الجماهير الصادقة المعادة للامبريالية، ولكنها يفعلون ذلك لحرفها باتجاه رجعي تماماً. منذ زمن بعيد، كان لينين قادراً على رؤية هذا الخطر. في **مسودة الرسائل حول المسائل القومية والاستعمارية إلى المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية** كتب ما يلي:

«وفيما يتعلق بالدول والبلدان الأكثر تخلفاً، حيث تهيمن مؤسسات إقطاعية أو بطريركية-قروية، من المهم بصفة خاصة أن يأخذ بعين الاعتبار:
«أولا: يجب على جميع الأحزاب الشيوعية مساعدة حركة التحرر الديمقراطية البرجوازية في هذه البلدان، ويقع واجب تقديم المساعدة الأكثر فعالية في المقام الأول على عاتق عمال البلاد التي تتبع لها الأمة المتخلفة استعمارياً أو مالياً؛
«ثانيا، ضرورة النضال ضد رجال الدين وغيرهم من العناصر الرجعية والقروسطية النافذة في البلدان المتخلفة؛
«ثالثا، ضرورة مكافحة الإسلاموية وشتى الحركات المماثلة، ، التي تعمل على استخدام النضال التحرري ضد الإمبريالية الأوربية والأمريكية من أجل تعزيز مواقع الخانات [جمع خان وتعني ملك عند المغول والهند، والدول الإسلامية الشرقية - المترجم] وملاك الأراضي، الملالي، الخ»

اليوم، للأسف، هنالك أفراد على اليسار نسوا - أو لم يفهموا بالأساس - الموقف المبدئي للماركسية فيما يتعلق برجال الدين الإسلامي الرجعيين. من الواضح أن أكثر العناصر رجعية ضمن رجال الدين الإسلامي لعبت دورا هاما في محاولة لإثارة رد فعل هستيري، وذلك باستخدام الاستفزاز الأخير من قبل الأصوليين المسيحيين الرجعيين واليمينيين المتطرفين في الولايات المتحدة. رجال الدين هؤلاء ليسوا معادين صادقين للامبريالية، ولكنهم يستغلون الغضب الحقيقي للجماهير للدفع بأجندتها الخاصة، والتي تهدف إلى تقويض الثورات التي اندلعت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا!

وفقا لتقارير من مصر، منظمي هذه الاحتجاجات هم من الجماعات السلفية الرجعية في المقام الأول. ومع ذلك، فإن جماعة الإخوان المسلمين، خوفا من تعرضهم للتجاوز من قبل السلفيين، دعت أيضا إلى مظاهرات. كل من السلفيين والإخوان المسلمين يعملون على تقويض الثورة المصرية، وهل هنالك طريقة أفضل لتحقيق ذلك من تقسيم عمال مصر على أسس دينية. لقد أدى عدم وجود أي تغيير كبير في حياة العمال العاديين والشباب في مصر منذ سقوط مبارك إلى بعض التعب وخيبة الأمل بين الجماهير الذين شاركوا في الثورة. في مثل هذه الظروف يمكن لاحتجاجات من بضع مئات، أو بضع آلاف في أحسن الأحوال، من النوع الذي نشهده في الأيام القليلة الماضية، أن تظهر أكثر أهمية بكثير مما هي عليه

بالفعل. ما يحاولون القيام به هو اعتراض الصراع الطبقي في البلاد وهزيمة العمال ودفع البلد باتجاه اليمين. مهمة الماركسيين هو فضح كل هذا والتأكيد على ضرورة الوحدة العمالية.

ما يتعين إبرازه هو أن الأصوليين المسيحيين - والجناح الرجعي اليميني بشكل عام - في الولايات المتحدة والأصوليين الإسلاميين في البلدان حيث الإسلام هو الدين السائد في الواقع يعتمدون على بعضهما البعض ويستخدمون بعضهما البعض. الاستفزازات، مثل الأخير الذي رتبه الرجعيين في الولايات المتحدة الأمريكية، تقدم للأصوليين في دول مثل مصر الذخيرة التي يحتاجونها لإثارة المشاعر المعادية للولايات المتحدة. رد الفعل هذا يستخدم بدوره من قبل الأصوليين المسيحيين اليمينيين في الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم صورة عن "عالم مسلم" حاقد على أمريكا. كل من الطرفين يهدف لتقسيم العمال، وكلاهما يعمل ضد الثورة العربية، وكلاهما أعداء للعمال في جميع البلدان.

في لحظات مثل هذه من السهل أن يُأْخذ المرء بكل هذا الضجيج الإعلامي. الغرض من ذلك هو صرف الأنظار عن ما يحدث في الواقع. الأزمة الرأسمالية العالمية أعربت عن نفسها في العالم العربي من خلال الثورتين التونسية ومن ثم المصرية التي بدورها ألهمت عمال وشباب العالم. في الولايات المتحدة خلال الاحتجاجات الحاشدة مثل تلك التي حصلت في ويسكونسن في وقت مبكر من عام 2011 رأينا كيف أن العمال الأميركيين تناغموا مع الاحتجاجات الواسعة للعمال المصريين. حتى أنه كان هنالك شعار "ناضل مثل المصري". في وقت لاحق حركة #احتلوا الواسعة في الولايات المتحدة ألهمت الشباب والعمال حول العالم، بما في ذلك في العالم العربي.

على الرغم من كل محاولاتهم الرخيصة، فإن الرجعية اليمينية في الولايات المتحدة الأمريكية ونظرائهم في العالم العربي لن ينجحوا في مناوراتهم. أزمة الرأسمالية لا هوادة فيها. حياة الشعب العامل في جميع البلدان أصبحت لا تطاق أكثر من أي وقت مضى. الصراع الطبقي يطفو إلى السطح في كل مكان. رأينا ذلك في القاهرة، في ولاية ويسكونسن، ثم نيويورك، ومن ثم في أثينا. وفي الوقت الحاضر نشهد ذلك بشكل كبير في إسبانيا والبرتغال. إنه ينتشر في كل مكان.

لهذا يمكننا أن نتوقع المزيد من المحاولات الرخيصة لإثارة الشوفينية الوطنية والمشاعر الدينية. ولكن مع كل ما يأتون به، لا يمكن لهم إخفاء حقيقة أن النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي قد فشل لأنه يأخذ من العمال في كل مكان جميع مكاسب الماضي التي كافحوا من أجلها. هذا النظام محكوم بالزوال. الصراع الطبقي على المستوى العالمي هو ما يُعدّ حاليا، وهذا ما يرعب الطبقات الحاكمة في جميع البلدان. الكلمات الأخيرة من البيان الشيوعي، «ليس للبروليتاريين ما يفقدونه سوى أغلالهم وأمامهم عالما ليكسبونه. أيّها البروليتاريون، في جميع البلدان، اتحدوا» لم تكن أبداً أصدق.

موجة من الاحتجاجات تواجه السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية

في أوائل هذا الشهر، هزت موجة عارمة من الاحتجاجات الضفة الغربية المحتلة. لكن هذه المرة لم تستهدف الاحتجاجات القمع الإسرائيلي بل القادة الفاسدين في السلطة الفلسطينية.

فريدريك اوهستين
الثلاثاء: 18 سبتمبر 2012

الأسبوع القادم سوف تنفذ نقابة موظفي الحكومة إضرابا في الضفة الغربية. يوم الثلاثاء سيغادر جميع العاملين مكاتبهم الساعة 02:00 ويوم الخميس سيقوم الموظفين بالتوقف عن العمل في الساعة 01:00. سيتم عقد اجتماع في 23 سبتمبر لمناقشة احتمالية المزيد من حركة الإضرابات كما قال رئيس نقابة موظفي الحكومة بسام زكارنة لوكالة أنباء معان.

يوم الاحد الواقع في 16 سبتمبر، أعلنت نقابة المعلمين الفلسطينيين أنه سيتم تعليق الدراسة في مدارس الضفة الغربية بعد الحصة الثالثة يوم الاثنين (اليوم).

يأتي هذا بعد أسبوع من الاحتجاجات الحاشدة وموجة من الإضرابات التي اجبرت السلطة الفلسطينية على تقديم التنازلات للعمال، بما في ذلك قانون الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاعين العام والخاص. الإحتجاجات بدأت في رام الله وامتدت إلى جميع المناطق في الضفة الغربية.

الأزمة المالية

الإحتجاجات اشتعلت بسبب ارتفاع الأسعار والمستوى الذي لا يطاق من البطالة. وفقا للبنك الدولي تبلغ البطالة في الضفة الغربية 21 في المئة. لكن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير.

الغضب موجه إلى قيادة السلطة الفلسطينية والى رئيس الوزراء سلام فياض خصوصا. المتظاهرين حانقين بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها كاملة في الوقت المحدد. الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية هي الأسوء منذ نشأتها على الأخص بسبب تراجع تمويل المانحين الذي يشكل جزءا كبيرا من الإقتصاد الفلسطيني.

يوم الاثنين الماضي، نظمت نقابات النقل "اضرابا عاما" احتجاجا على ارتفاع أسعار البترول. أشعل المتظاهرون الغاضبون الإطارات في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. توقفت جميع الأتوبيسات والميني باصات وسيارات الأجرة. الشوارع كانت خالية. في الخليل استخدم المتظاهرون الأحجار الثقيلة لإغلاق الشوارع. في بيت لحم كانت الشاحنات متوقفة على جانبي الطرق المؤدي إلى وسط المدينة. مشاهد مماثلة شوهدت في مدينة نابلس. في حاجز قلنديا المهم بين رام الله والقدس، مجموعات من سائقي الحافلات وسيارات الأجرة كانت تقوم بدوريات لإيقاف كاسري الإضراب.

التنازلات

المعتصمون يطالبون بأن يستقيل فياض من رئاسة الحكومة. بالنسبة لجماهير الفلسطينيين أصبح السيد فياض رمزا لكل ما هو خاطئ في السلطة الفلسطينية: الفساد الصارخ، النهج الودي تجاه الإمبريالية الإسرائيلية، والخنوع لمؤسسات الإمبريالية مثل صندوق النقد الدولي- حيث كان السيد فياض يمثل السلطة الفلسطينية على مدى السنين- وحيث قامت السلطة الفلسطينية بتنفيذ توجيهات صندوق النقد والبنك الدولي برفع أسعار السلع الأساسية وزيادة الضرائب الرجعية.

على الرغم من أن نقابة وسائل النقل العام أوقفت إضرابها يوم الخميس - بسبب المفاوضات مع السلطة الفلسطينية - واصلت النقابات الأخرى الإضرابات والإحتجاجات.

يوم الثلاثاء، في 11 سبتمبر، أعلن مجلس الوزراء عن مجموعة من التنازلات الاقتصادية، ولكن معظم قادة الفصائل قالت أن الإجراءات لم تكن كافية. في نهاية الإسبوع حصلت مزيد من الإحتجاجات. مع ذلك، التنازلات علامة واضحة على ضعف الزمرة الفاسدة حول السيد فياض.

كما تم ربط الإحتجاجات بالغضب على اتفاقية أوسلو أو ما يسمى ب "عملية السلام"، بما في ذلك اتفاقية باريس الاقتصادية التي تؤكد تحكم إسرائيل بالإقتصاد الفلسطيني.

السلطة الفلسطينية = شرطة العرب

منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، فشلت هذه المؤسسة في كل شيء. لم يتحقق أيا من وعود الماضي. لا يملك الفلسطينيين أكثر حرية من ما قبل. كرامتهم ما زالت مسروقة. السلطة الفلسطينية غير قادرة على توفير حتى فرص العمل الأساسية أو تحقيق النمو الإقتصادي. مبرر وجودها الوحيد يكمن في حقيقة أنها تعمل كشرطي للإمبريالية الإسرائيلية وبالتالي تساعد الإحتلال.

لقد دعمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الإحتجاجات. وأشارت بشكل صحيح إلى واجب ربط هذه الإحتجاجات بمواجهة الإحتلال الإسرائيلي والأسس الإقتصادية لما يسمى بإقتصاد السوق. هذه الشعارات هي خطوة إلى الأمام بحد ذاتها، ولكن اذا ما نظرنا الى الوضع كما هو عليه اليوم فهي متخلفة وراء الحركة الجماهيرية. لقد خرج المتظاهرون بالفعل بالآلاف للمطالبة باستقالة فياض وإلغاء اتفاقية أوسلو. يجب على الجبهة الشعبية تقديم وسيلة إلى الأمام بدلا من مجرد تصريحها باتفاقها مع شعارات الشارع.

العودة الى لينين

قيادة الجبهة الشعبية الحالية، على الرغم من دعمها الحركة الجماهيرية للفلسطينيين، كانت للأسف صامتة بشكل ملحوظ عن الإحتجاجات الجماهيرية الحاشدة في اسرائيل في الشهور الاخيرة. صحيح أن بعض قادة هذه الإحتجاجات ممن يسمون "بالمعتدلين" قد تصرفوا بشكل فاضح (مثل استبعاد المتحدثين العرب وغير ذلك) من أجل إرضاء ما يسمى بـ"الرأي العام" الإسرائيلي، ولكن هذا ليس عذراً على الإطلاق لعدم محاولة ربط الإحتجاجات الإجتماعية للفلسطينيين مع الإحتجاجات الإجتماعية للإسرائيليين.

الإحتجاجات على الجانبين تعطي الفرصة لتبيين المصالح المشتركة للطبقتين العاملتين اليهودية والعربية ويمكن لها أن تكون أداة البداية لكسر القبضة الصهيونية على المجتمع الإسرائيلي. تقسيم المجتمع الإسرائيلي على أساس طبقي هو السبيل الوحيد لإضعاف الصهيونية وبالتالي دعم القضية الفلسطينية.

الظروف البائسة التي تعانيها الجماهير الفلسطينية هي بحد ذاتها دليل على إفلاس "طريق أوسلو". تجربة الدبلوماسية الرأسمالية للسلطة الفلسطينية فشلت تماما في تحقيق أي تقدم ملموس للشعب الفلسطيني. الإحتجاجات الحالية تسلط الضوء على حقيقة وجود اختلافات طبقية ضمن الشعب الفلسطيني، والإحتجاجات داخل إسرائيل أيضا تسلط الضوء على التقسيم الطبقي بين الإسرائيليين.

القادة "المعتدلين" للفلسطينيين رفضوا طرح القضايا الطبقية وحصروا أنفسهم بالتسول من أجل فتات الطبقة الحاكمة الإسرائيلية. وقد حاول هؤلاء القادة أنفسهم دائما تصوير الأممية الاشتراكية (أي تحالف ثوري عابر للحدود الوطنية) بأنه طوباوية. ولكن من هم الطوباويين الحقيقيين اليوم: "الأوسلويين أم الإشتراكيين الذين يدافعون عن فكرة الأممية العمالية؟

القادة الفلسطينيين الحاليين حالوا المضي قدما على طريق الرأسمالية وفشلوا تماما. الماركسيون، من الجهة الأخرى، يجادلون من أجل وحدة العمال العابرة للحدود الوطنية. الاحتجاجات داخل السلطة الفلسطينية وإسرائيل على حد سواء كلاهما ينبع من الأزمة الحالية للرأسمالية العالمية. في هذه الحالة هنالك امكانية لبناء التضامن العمالي، ولكن لكي يصبح هذا الأمر حقيقية ما هو مطلوب هو برنامج اشتراكي صادق قادر على تلبية احتياجات جميع العمال، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

الشعب الفلسطيني يملك تقاليد ثورية وشيوعية رائعة. يجب على العمال والشباب الفلسطينيين اليوم إدارة ظهورهم إلى الوطنية المنتهية الصلاحية و"الاعتدال" غير المثمر الذي اقترحه قادتهم، وأن يتجهوا بدلا من ذلك إلى أممية لينين الثورية. هذا هو السبيل الوحيد لهزيمة الدولة الصهيونية وفي الوقت نفسه وضع نهاية لوحش السلطة الفلسطينية المنحل والفاسد.

سوريا: الرجعية في كلا الطرفين!

مع امتداد القتال إلى المدينتين السوريتين الرئيسيتين دمشق وحلب تراجعت الحركة الجماهيرية بصفة عامة بشكل كبير في الشهور القليلة الماضية لتفسح المجال للكفاح المسلح على نمط حرب العصابات من قبل ميليشيات الجيش السوري الحر. إذا، إلى أين تسير سوريا وما هي الثورة، أو بمعنى أدق، ما تبقى من الثورة ؟

موسى لاذقاني
الأربعاء: 15 غشت 2012

ضعف الثورة

سبق لنا في مجموعة من المقالات السابقة أن بينا الأسباب التي جعلت من الثورة السورية ثورة دموية وطويلة الأمد وسمحت للنظام بالتشبث بالسلطة لفترة طويلة من الزمن. سنعيد الإشارة إلى هذه الأسباب أدناه، لكن يمكن للقارئ أن يعود إلى المقالات القديمة لمزيد من الشروح:

1. اندلعت الثورة السورية، التي كانت أساسا حركة شبابية في البداية، تحت تأثير الثورات العربية. لكن قسما كبيرا من المجتمع السوري ولا سيما في المراكز الحضرية أخذ على حين غرة من قبل الحركة الثورية. إذ لو لم تتأثر سوريا بالثورات في تونس ومصر لكانت الحركة الثورية قد احتاجت على الأرجح لبضع سنوات أخرى كي تنفجر من تلقاء نفسها.

2. لقد تم سحق وتفتيت الطبقة العاملة السورية لعدة عقود. والأهم من ذلك هو أن الطبقة العاملة السورية لم تملك، ومازالت لا تملك، منظماتها المستقلة الخاصة بها التي يمكن لها أن تستخدمها للتعبير عن مصالحها الطبقية ولعب دور قيادي في النضالات الجارية. هذا الأمر ينطوي على أهمية حاسمة. حركة الإضراب العام التي قامت بها الطبقات العاملة المصرية والتونسية شلت الدولة ورجحت كفة الميزان لصالح الجماهير. هذا لم يحدث في سوريا. ففي معظم الأحيان عندما كانت المظاهرات الجماهيرية تحصل في أجزاء عديدة من البلاد فإن المصانع ومحطات توليد الطاقة والسكك الحديدية والمواصلات والمطارات والموانئ والمؤسسات الحكومية وما إلى ذلك، تابعت جميعها العمل بشكل طبيعي، مما أعطى النظام درجة عالية من الاستقرار وأمن له الموارد التي يحتاجها كي يقمع الجماهير الثائرة بوحشية.

3. سوريا بلد متنوع جدا فيه أقليات دينية وعرقية كبيرة وبنيته الاجتماعية غير متجانسة. النظام السوري يستند في أساسه على الأقلية العلوية. لقد ضمن النظام تأييد غالبية العلويين والمسيحيين والدروز والسنيين اللبراليين، من خلال استغلاله بنجاح لمخاوفهم من صعود نظام إسلامي أصولي من شأنه أن يعرضهم للاضطهاد والتهميش، أو يفرض قيودا على حرياتهم الاجتماعية وأنماط حياتهم. تجدر الإشارة إلى أن الكثير من العناصر من بين المشاركين في القتال ضد النظام يرفعون شعارات ومطالب دينية، أو يستخدمون لغة دينية توفر مادة سهلة لآلة النظام الدعائية.

4. تقع سورية في منطقة جد حساسة سياسيا، وتقع على الحدود مع العراق والأردن وإسرائيل ولبنان وتركيا. لقد أصبحت المكان الذي تتواجه فيه المصالح المتعارضة في المنطقة، أي الممالك العربية السنية من جهة ضد الشيعة المدعومين من إيران، وهو ما يعكس بدوره المصالح المتضاربة لروسيا والصين من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، وكذلك تركيا وفرنسا، التي تسعى كل منها إلى خدمة مصالحها الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، بعد تجربة الاحتلال الأمريكي للعراق وتدميره في عام 2003 يخشى العديد من السوريين كثيرا من التدخل الامبريالي في شؤون بلادهم والنتائج الكارثية. لقد راهن النظام بنجاح على هذه المخاوف للحصول على دعم شريحة واسعة من السكان من مختلف الخلفيات الدينية والاجتماعية.

5. كان من الممكن تجاوز كل العوامل المذكورة سابقا، وتوحيد الجماهير السورية من جميع الخلفيات الدينية والعرقية خلف راية الثورة، لو توفرت قيادة ثورية حقيقية ببرنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي واضح، أي برنامج اشتراكي طبقي قادر على جذب كل الشعب العامل في سوريا.

6. المعارضة السورية الرسمية ممثلة بالمجلس الوطني أبعد ما تكون عن أن تشكل تلك القيادة. بل على النقيض تماما. إن المجلس الوطني مرتبط برجال أعمال أثرياء يتطلعون إلى اخذ مكان نظام الأسد وليست لديهم أية مصلحة مشتركة إطلاقا مع الجماهير المكافحة. في الواقع إن مصالحهم مناقضة لمصالح الجماهير الفقيرة. إن المجلس الوطني في الواقع أداة للامبريالية

الأمريكية، حيث أن مقره في الخارج ويتم تمويله من قبل الامبريالية، وليست له صلات حقيقية مع المعارضة في الداخل. والأكثر ضررا هو المطالبة المتواصلة من قبل المجلس الوطني (وبالتالي قيادة الجيش الحر) بالتدخل الامبريالي في سوريا، الشيء الذي أدى فقط إلى الإضرار بصورة الثورة وأدى إلى نفور فئات كثيرة من المجتمع السوري منها ودفع بهم إلى أحضان نظام الأسد. كان من الممكن كسب العديد من السوريين إلى جانب الثورة لو توفرت لها قيادة مختلفة ذات شعارات ومطالب صحيحة.

استمرار الصراع

سبق لنا أن نشرنا، في دجنبر من عام 2011، مقالا بعنوان "سوريا: نظام الأسد بدأ ينهار مع انتقال الثورة إلى مستوى أعلى" قدمنا فيه التحليل التالي:

«تتطور الثورة السورية في ظل ظروف خاصة، دون نقابات عمالية مستقلة، ودون وجود الحزب الثوري الذي يمكنه أن يوجه الثورة وينفذ المهام الضرورية لتحقيق النصر. ضغوط الثورة لا تنتظر نضج الظروف الضرورية؛ لقد انفجرت وعبرت عن نفسها من خلال الجيش الحر. إنه، في هذه اللحظة، المنظمة الجماهيرية الوحيدة داخل الثورة السورية. وبسبب عدم وجود بديل، صار أيضا المؤسسة القيادية في الثورة. وهذا يعني، في الظروف الراهنة، أن جميع المسائل المتعلقة بالثورة ستعبر عن نفسها في هذه المنظمة.

تكثر التساؤلات حول طبيعة الجيش السوري الحر، هل هو حقا مجموعة من الجنود الثوريين، هل هو ميليشيات مسلحة تابعة للثورة؟ هل تهيمن عليه عناصر إسلامية متطرفة، أو يمكن أن يكون مجرد أداة في يد القوى الامبريالية؟ يمكن لأي مراقب جاد أن يدرك أن الجيش السوري الحر ليست ميليشيا إسلامية ولا عميلا لقوى خارجية. الحقيقة هي أن **طبيعته لم تتحدد بعد**.»

لقد أكدت تطورات الأشهر القليلة الماضية صحة تحليلنا. الجيش الحر يزداد في الحجم والقوة والشعبية فقد أصبح النقطة المحورية في النضال ضد نظام الأسد، لكن هذا القول لا يستوفي الحقيقة كلها. لقد حصل هذا التطور على حساب الحركة الجماهيرية. فمن الواضح جدا أن المشاركة الجماهيرية آخذة في التراجع، ويتم ترك الصراع للجيش الحر. فعلى سبيل المثال كانت انتفاضة العديد من الأحياء في دمشق بشكل رئيسي عملية للجيش الحر لم ترافقها حركة جماهيرية عامة. وقد شهدنا نفس الشيء يحدث في حلب في الأيام الأخيرة. في الواقع، كان النظام في دمشق ضعيفا للغاية في لحظة معينة، وكان في إمكان خروج جماهيري كاف أن يؤدي إلى انهياره، لكن ذلك لم يحصل. لقد اختفت الحركة الجماهيرية إلى حد كبير، وما تبقى منها أصبح ملحقا بالجيش السوري الحر. هذه خطوة كبيرة إلى الوراء وتطور رجعي. مرة أخرى يتوجب علينا أن نطرح على أنفسنا نفس السؤال المهم الذي طرحناه في دجنبر من عام 2011: ما هي طبيعة الجيش السوري الحر؟ هل هو مشكل فقط من قوى ثورية أم أن هناك عناصر أخرى داخله لديها أجندات أخرى؟

ليس سرا أن قوى رجعية مثل حكومتي المملكة العربية السعودية وقطر، فضلا عن بعض الممولين الأثرياء، يقومون بضخ ملايين الدولارات والأسلحة لبعض الميليشيات التي تشكل الجيش الحر. تركيا بدورها تستضيف معسكرات لتدريب الجيش الحر، وذلك بهدف واضح وهو الدفاع عن أجندتها في سوريا. فرنسا أيضا تلعب دورا كبيرا في دعم القوى الرجعية التي ظهرت بين الميليشيات. تسعى فرنسا هنا إلى استعادة النفوذ الذي فقدته في المنطقة، وهذا ما يفسر تورطها العميق. أما الولايات المتحدة، وبعد أن حرقت أصابعها في العراق وأفغانستان، ليست لديها رغبة في الانزلاق إلى حرب أخرى، على الرغم من أنها اعترفت علنا بمساعدة بعض الميليشيات.

السؤال هو: من يحصل على هذه المساعدات؟ هل يتم توزيعها على جميع الميليشيات المقاتلة؟ هذا أبعد ما يكون عن هذه الحقيقة. في الواقع كثيرا ما يشتكي العديد من مقاتلي الجيش الحر من نقص الموارد والسلاح ويعربون عن خيبة أملهم من رفض المجموعات المقاتلة الأخرى تقاسم الموارد معهم. من هي إذا المجموعات التي تحصل على المساعدات الخارجية وما هي أجندتها؟ من المهم جدا أن نكون واضحين في هذا الأمر: هذه الجماعات هي قوى رجعية مسعورة لا تختلف عن قوات الأسد. إنها تتبنى إيديولوجية أصولية وتدافع عن مصالح أولئك الذين يقومون بتمويلها، أي أولائك الذين تتناقض مصالحهم بشكل كامل مع مصالح الجماهير السورية. **إنهم قوى الثورة المضادة التي تعمل، في نفس الوقت الذي تقاتل فيه النظام، على تقويض ما تبقى من الثورة الحقيقية.**

حقيقة الوضع هي ما يلي: يضم الجيش السوري الحر آلاف المقاتلين الثوار الصادقين، أبناء وبنات العمال والفلاحين وفقراء المدن. هؤلاء يرتبطون في كثير من الأحيان بلجان التنسيق المحلية والمجالس الثورية. لكن الجيش السوري الحر يضم أيضا جناحا رجعيا يستطيع الوصول إلى الموارد الخارجية ويتزايد يوما بعد يوم على حساب الجناح الثوري. لقد ساهم انحسار الحركة الجماهيرية بشكل كبير في تقويض وعزل الثوار وخلق فراغا خطيرا يتم ملؤه من قبل القوى الرجعية والانتهازية.

في غياب أي بديل واضح والتحول نحو الكفاح المسلح، من الواضح أن تلك المجموعات التي تعتبر أفضل تنظيما وأكثر انضباطا و، قبل كل شيء، أكثر قدرة على الحصول على الأسلحة ووسائل الاتصالات والنقل والإمداد والتمويل، أصبحت تحتل موقعا قياديا. وهذه الجماعات هي الأكثر محافظة ورجعية وطائفية، مرتبطة بالإخوان المسلمين والسلفيين وحتى بمنظمات مرتبطة بتنظيم القاعدة. هؤلاء يستفيدون من التمويل والدعم من قطر والسعودية وغيرها من المصادر. لكن المساعدة والدعم يأتيان مع شروط سياسية.

الحالة الموصوفة سابقا تظهر العملية العامة التي تحصل داخل وخارج الجيش الحر ألا وهي تحلل الحركة الثورية. يمكن ملاحظة هذا الأمر ليس فقط من المؤشرات الكمية مثل تراجع مشاركة الجماهير في أنشطة الثورة ولكن أيضا من المؤشرات النوعية. فالعديد من الشعارات التي ترفع اليوم تختلف اختلافا جذريا، وهي رجعية في الواقع، عن تلك التي شهدناها في بداية الثورة. على سبيل المثال في الأيام الأولى سمعنا شعار "واحد، واحد، واحد، الشعب السوري واحد" والآن لدينا "لبيك لبيك لبيك يا الله". وهذا ليس مجرد تفصيل صغير! وهو حتما لا يشجع الأقليات الدينية والمسلمين المتحررين على الانضمام إلى الثورة، بل يدفع بهم بعيدا!

لقد نجح النظام في الاستفادة من المجازر لاستفزاز مشاعر قوية ضد العلويين بين قطاعات كبيرة من السكان السنة وبالتالي دفع الحركة في اتجاه طائفي. هذه ليست مسألة ثانوية ويتم حاليا استغلالها من قبل العناصر الأكثر رجعية لرفع راية معادية للعلويين بشكل علني وطرح شعارات لا يمكن لها أبدا أن تكسب الغالبية العظمى من الجماهير. إن شعارات مثل "الدفاع عن ديننا... الدفاع عن المسلمين السنة... الجهاد ضد الكفار... العلويون كفار وأعداء الإسلام...الخ"، لا تؤدي سوى إلى تقسيم الشعب والدفع بقسم منه في اتجاه النظام.

إلى أين تسير سوريا؟

من الصعب جدا التكهن بكيفية نهاية وضع معقد جدا مثل الوضع السوري. من الواضح أن نظام الأسد سينهار في نهاية المطاف. النظام متعفن من داخله كما يكشف ذلك الانشقاق الأخير لرئيس وزراء الأسد وانضمامه إلى "الثورة". كما كان عليه الحال في ليبيا، فكلما صار من الواضح أكثر فأكثر أن أيام النظام باتت معدودة، على الرغم من تسليحه الجيد، كلما ازدادت العناصر من داخل النظام التي تتطلع إلى مستقبلها الخاص. إن واقع قدرة مثل هذه العناصر على الانتقال إلى معسكر "الثورة" يدل على مدى رجعية الوضع الذي بات يسود على طرفي النزاع. إن هذه العناصر لا تقفز من السفينة الغارقة لدعم الثورة، بل تقوم بذلك لأسباب معاكسة تماما. إنهم يعدون أنفسهم للمستقبل، حيث سيعملون على تقويض القليل مما تبقى من الثورة.

هذا ما يفسر لماذا لن يعني انهيار النظام بالضرورة انتصار الثورة. على العكس من ذلك يبدو أن الحركة الثورية في طريقها إلى الهزيمة حيث أنها تفقد السيطرة لمصلحة قوى أخرى لا يمكنها التحكم بها. هذا لا يعني القول بأنه لا يمكن عكس هذه السيرورة، لكن هذه هو الاتجاه العام في الفترة الأخيرة. هذا الأمر يحتاج إلى أن يوضح بجرأة للشباب والثوار السوريين الحقيقيين.

ومع ذلك لا يمكن للتحليل أن يتوقف هنا حيث يمكن أن تكون هناك نتائج مختلفة في المحصلة النهائية. فالنظام، الذي حاول ترسيخ الصراع كصراع طائفي منذ البداية، يمكنه الانسحاب إلى المناطق الساحلية حيث يحظى بدعم العلويين، وشن حرب أهلية طويلة الأمد وحتى محاولة إنشاء دويلة خاصة به. هذا الأمر ممكن تماما نظرا لحقيقة أن الآلاف من رجال الميليشيات العلوية المدججين بالسلاح سيستمرون في الوجود حتى لو تم طرد النظام من دمشق. دول مثل إيران وروسيا مستعدة لدعم مثل هذه الميليشيات. ومن ناحية أخرى فإن بلدانا مثل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر على استعداد لمواصلة دعم الميليشيات الموالية لها. إن حربا أهلية طويلة الأمد ستقصي بشكل فعلي أي عناصر تقدمية من المعادلة. هذا من شأنه أن يؤدي إلى سيناريو شبيه بالحرب الأهلية اللبنانية وأن يعني كارثة حقيقية لسوريا والشعب السوري.

ثمة عنصر آخر في المعادلة وهو الوضع الكردي. حيث يبدو أن النظام، الذي رأى أنه لم يعد من الممكن له السيطرة على المناطق الكردية، قد انسحب لصالح الجماعات المسلحة التي يرعاها حزب العمال الكردستاني. هذا شيء لا يمكن لتركيا تسمح به، بسبب خطر تشجيع المتمردين الأكراد داخل تركيا نفسها. بهذه الطريقة يحقق نظام الأسد هدفين، الأول هو إخراج المناطق الكردية (التي لم يعد قادرا على السيطرة عليها) من جبهة موحدة للمعارضة، والثاني هو إظهار الصراع على أنه متعلق بالمقاومة ضد التدخل الأجنبي (في هذه الحالة من تركيا).

سيقاتل العلويون، وربما المسيحيون والأقليات الأخرى، إلى جانب الأسد مع تزايد هيمنة العناصر الإسلامية الرجعية في صفوف "المتمردين" وقيامها بطرح تصور إسلامي ديني مناهض للعلويين. المطلوب هو أن يتحد العمال والشباب السوريون ضد كل من الأسد والعناصر الأصولية الرجعية التي بدأت تزدهر تحت اسم الجيش السوري الحر. هذه هي الطريقة الوحيدة لكسب العلويين العاديين إلى جانب الثورة. لكن وبما أن العناصر الرجعية تتقدم الآن بشكل واضح إلى الأمام، فإن إمكانية تحقق هذا السيناريو هي الأضعف. إن عدم وجود حزب اشتراكي ثوري قادر على توحيد الشعب العامل وتجاوز الانقسامات العرقية والدينية المختلفة هو ما يفسر المأزق الحالي.

حتى لو تم تجنب حرب أهلية طائفية، فإن أفضل ما يمكن أن يأمله السوريون في المرحلة المقبلة هو بلد ممزق مثل ليبيا. لا توجد أي قيادة سياسية ذات مصداقية ببرنامج ثوري يمكنها أن توحد الجماهير خلفها. العناصر الانتهازية تقوم بالظهور وسوف تظهر بشكل أكبر على جميع المستويات وتطالب بالمناصب القيادية. الجماهير متعبة جدا ومن غير المرجح أن تقاوم القوى الانتهازية في البداية. وميليشيات الجيش الحر المختلفة، الموحدة اليوم ضد الأسد، ستبدأ في التنافس مع بعضها على السلطة والنفوذ بعد سقوطه. يجب أن لا تكون لدينا أية أوهام بأنه فور الإطاحة بالأسد سوف تحل جميع مشاكل الشعب العامل في سوريا؛ والأهم هو أن لا ندفع الشباب والثوار السوريين إلى هذا الاعتقاد. إن النظام الذي سيصل إلى السلطة بعد الإطاحة بالأسد يمكن أن يكون أكثر رجعية ووحشية من نظام الأسد.

أين يقف الماركسيون؟

لا يشتغل الماركسيون في المجرد ولا يؤمنون بوضع يسود فيه الأبيض والأسود. إن تحليلنا للوضع هو فقط مرشد عمل، إنه في الواقع محاولة لتوجيه أنفسنا نحو الممارسة الصحيحة. إذا أين يقف الماركسيون من هذا الوضع المعقد جدا الذي نشأ في سوريا، ومن الجيش الحر، ومن دور الثوار والشباب؟

إن ميليشيات الجيش الحر ولجان التنسيق المحلية والمجالس الثورية الخ. كلها من إبداعات الجماهير والجنود الثوار. بعضها سقط تحت سيطرة العناصر الرجعية، بينما البعض الآخر ما يزال ربما يحتفظ بطابعه الأصلي الشعبي الديمقراطي واللاطائفي الذي ميز الانتفاضة الثورية.

إن نقطة الضعف الرئيسية للحركة الثورية، التي سمحت للعناصر الرجعية بالظهور على السطح واستفاد منها النظام، هي أولا وقبل كل شيء سياسية. كان من الممكن تجاوز المأزق الذي وجدت الحركة نفسها فيه، وأدى إلى دينامية عسكرية متصاعدة، على أساس برنامج ثوري حقيقي يجمع بين المطالب الديمقراطية وبين المطالب الاجتماعية والاقتصادية، والذي كان سيجذب الجماهير السورية بغض النظر عن الانقسام الطائفي، وتقويض الأساس الاجتماعي للنظام بشكل حاسم.

لا يمكن اختزال الحرب الثورية في مسألة الأسلحة، بل إنها أولا وقبل كل شيء مسألة البرنامج السياسي للثورة. في عدة مناسبات في التاريخ تمكنت القوى الثورية بوسائل تقنية ومادية أقل من الانتصار على جيوش وأجهزة دولة أقوى وأفضل تسليحا، عندما كانت مسلحة ببرنامج قادر على تقسيم تلك الجيوش والأجهزة على أساس طبقي.

وبالتالي فإن السؤال الأول الذي يجب أن نطرحه هو: ما الذي نقاتل من أجله؟ لا يكفي أن نقول إننا نقاتل من أجل قلب نظام الأسد، إذ بالنسبة لقطاعات كبيرة من المجتمع ليس موضوع البديل عنه مسألة تافهة، لا سيما إذا كان البديل المحتمل هو صعود دكتاتورية دينية. إن احتمال تعويض عائلة الأسد برأسماليين متحالفين مع الإخوان المسلمين ليس منظورا جذابا للعمال والشباب الثوريين، وخصوصا أولئك الذين يعتبرون أنفسهم علمانيين أو ليسو من السنة. إن فكرة استبدال نظام الأسد بآخر تابع للولايات المتحدة كما هو الحال في العراق أو أفغانستان أو مدعوم من تركيا أو المملكة العربية السعودية ستنفر بحق العديد من السوريين الذين يفتخرون بشدة باستقلالهم الوطني وتقاليدهم المعادية للامبريالية.

مهمة الماركسيين هي الشرح بصبر الحاجة إلى برنامج اشتراكي، الوحيد القادر على ربط تطلعات الجماهير الديمقراطية الحقيقية مع مطالبها الاجتماعية والاقتصادية. يجب على الثوار الحقيقيين تنظيم أنفسهم كفصيل مستقل وطرح أفكارهم بقوة وبشكل جماعي. نعتقد أن الطريقة الوحيدة التي تمكن القوى الثورية من الانتصار على الرجعية هي طرح ما يلي:

- ليس صراعا دينيا بل نضال الجماهير العاملة. ليس "جهادا" مقدسا بل ثورة الجماهير.

- الدفاع عن الأفكار الأصلية للثورة: الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، والاحترام والمساواة للجميع، هي المبادئ التي ضحى الآلاف من الثوار بحياتهم من أجلها.

- هزيمة نظام الأسد تعني أيضا مصادرة الثروة التي سرقت من قبل عائلته ووضع الاقتصاد السوري تحت الرقابة الديمقراطية للشعب العامل.

- لا للأوهام في القوى الامبريالية. ضد التدخل الامبريالي في سوريا - الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا وقطر وتركيا والمملكة العربية السعودية ارفعوا أيدكم عن سوريا. الشعب السوري وحده قادر على تحرير نفسه.

- ينبغي وضع الهيئات المسلحة تحت الرقابة السياسية للمجالس الثورية على جميع المستويات.

- يجب على جميع المجالس الثورية وميليشيات الجيش الحر الثورية أن تكون ديمقراطية تماما. فرد واحد، صوت واحد. الدفاع عن الحرية الكاملة في الحوار والنقاش داخل مؤسسات الثورة. لا شيء يفرض بشكل غير ديمقراطي على إرادة الأغلبية.

- حذار من العناصر الانتهازية في قيادات النظام ومجالس "المعارضة" المدعومة من الغرب. يجب أن يتم اتخاذ جميع القرارات عن طريق المجالس الديمقراطية الممثلة للمناضلين المتواجدين على أرض الواقع.

- بناء لجان في جميع أماكن العمل بحيث تتمكن الطبقة العاملة من الظهور كقوة داخل الثورة. من خلال التنسيق بين هذه اللجان على المستوى المحلي والوطني، سيتم وضع الأساس لتشكيل حكومة تمثل مصالح الشعب العامل والفقراء في سوريا. بدون ذلك سيتم الاستيلاء على القيادة من قبل القوى الرجعية التي ستكون عاجزة تماما عن تقديم أي حل حقيقي للمشاكل الاجتماعية العاجلة للشعب العامل.

المغرب: من سيدفع فاتورة الأزمة؟

رابطة العمل الشيوعي
السبت: 11 غشت 2012

بعد شهور عديدة من الخطابات المطمئنة حول "الاستثناء المغربي"، وأن "المغرب بمنأى عن الأزمة الاقتصادية بفضل مناعته الاقتصادية" بل وكون "المغرب بلد محفوظ بلطف الله" [حسب بنكيران] انتقل المسؤولون إلى خطاب "جديد" يتحدث عن الأزمة الخانقة التي صاروا يقدمون بإسهاب الأرقام على عمقها. ودون أي تفسير لصمت الأمس، بدأوا يتحدثون عن "الصراحة مع المغاربة" و"الشفافية"، الخ. فهل حقا ما دفعهم إلى تغيير الخطاب المتفائل السابق بخطاب الأزمة هو استيقاضة ضمير ورغبة في الوضوح؟ وما هي الإجراءات التي يقترحونها للخروج من الأزمة؟ وما هو البديل الذي يطرحه الماركسيون؟

الأزمة

في الآونة الأخيرة انخرط المسؤولون في الدولة في غناء نشيد واحد: الأزمة على الأبواب. وبدل تلك الابتسامات المطمئنة التي طالما وزعوها علينا بكرم عبر شاشات التلفاز، لبسوا جميعا قناع الجدية وصاروا يتحدثون بالأرقام عن عجز الميزان التجاري والبطالة، الخ. وفي هذا السياق قدم نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية عرضا أمام لجنة المالية والقطاعات الإنتاجية بمجلس النواب، كشف فيه عن بعض الأرقام بخصوص الاقتصاد المغربي خلال الستة أشهر الأولى من عمر الحكومة.

الأرقام التي قدمها صدمت الكثيرين، فقد أعطت صورة قاتمة عن كل المجالات بما فيها تلك التي كان المسؤولون يتغنون بكونها "قاطرة النمو" و"ضمانة المغرب للنجاة من الأزمة العالمية" أي: السياحة وتحويلات المهاجرين بالخارج، والفوسفاط. حيث أشار إلى أن القطاع السياحي تراجع هذه السنة ب 1,6% مقارنة مع السنة الماضية. وبدورها شهدت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ترجعا كبيرا ب 4,6%.

أما البطالة فقد ارتفعت من 9,1% خلال الفصل الأول من السنة الماضية إلى 9,9 خلال نفس الفترة من هذه السنة، حيث انتقلت في المجال الحضري من 13,3 إلى 14,4%، ارتفعت معه بطالة الشباب من 18,9 إلى 20,9%، وعلى مستوى حاملي الشهادات بنسبة 19,9 عوض 17,8% من نفس الفترة من السنة الماضية.

وبخصوص السيولة النقدية، أكد أنها تعرف تضخما كبيرا في الخصاص حيث وصل احتياطي العملة الصعبة 60,4 مليار درهم، مما قلص من مستوى تغطية هذه الموجودات لواردات السلع والخدمات إلى حوالي 4 أشهر، وهو ما اعتبره خطرا على الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن توقعات التضخم لسنة 2012، بلغ 1%، وسيصل إلى 1,5% مع نهاية السنة. كما أن مستوى العجز التجاري ارتفع إلى قرابة 100 مليار درهم في ستة أشهر.

وفي هذا السياق تتوقع السلطات أن يتراجع النمو في المغرب إلى 2,4% خلال 2012 مقابل 5% العام 2011، وخصوصا جراء تراجع الاستهلاك وتدهور النشاط السياحي في غمرة الأزمة في منطقة اليورو.

الشفافية والوضوح؟!

مرت الآن حوالي أربع سنوات على اندلاع أزمة الرأسمالية العالمية، وطيلة هذه المدة استمر المسؤولون يرددون نفس الأكاذيب حول أن المغرب بعيد عن الأزمة لهذا السب أو ذاك. لكنهم فجأة صاروا يزعقون بصوت واحد: "هناك أزمة، هناك أزمة". هل يعود هذا لرغبة في إراحة ضمير معذب بالكذب، خاصة من طرف حكومة إسلامية تعرف أن من يكذب "مصيره جهنم"، أم أن هناك أسباب أكثر جدية؟

حسب تصاريح المسؤولين الحكوميين فالسبب طبعا هو الرغبة في "الصدق والوضوح مع

المغاربة"، وهذا ما أكده أكثر من وزير أمام أعضاء الغرفتين أثناء الإجابة عن الأسئلة الشفوية. إن هذه التصريحات دليل إدانة آخر في حق نفس المسؤولين الذين طالما قالوا بالأمس عكس ما يقولونه اليوم، كما أنه دليل إدانة ضد الحكومات السابقة التي شارك فيها أغلب الأحزاب المشاركة في الحكومة الحالية، بل إنه دليل إدانة بالخصوص ضد الملك الذي لا يتوقف عن التغني في كل خطاباته "بالمنجزات والتقدم الذي تحقق في ظل جلالته".

قد يتبادر لذهن البعض أن الوضوح الحالي واحدة من حسنات الحكومة الجديدة، والتي رغم كل شيء تختلف عن سابقاتها، على الأقل في قول الحق. لكن مهلا أليست "الحكومة الجديدة" هي نفس الحكومة القديمة، بنفس الأحزاب، بل ونفس الأشخاص أيضا، مع تطعيمها بحزب الإسلاميين الذي ليس في الواقع سوى حزب ملكي آخر جاء دوره لاقتسام منافع المقاعد الوزارية؟ كما أن الحكومة وباعتراف رئيسها لا تعمل سوى على تطبيق "توجيهات جلالته"، وبالتالي لا يمكن الحديث عن سياسة جديدة، أو عن أن "الوضوح" المفاجئ قيمة مضافة جاءت بها حكومة الملتحين.

في الواقع إن الرأسماليين لا يهتمون بالشفافية والوضوح وكل المفاهيم الأخلاقية المجردة، إنهم أناس عمليون جدا، وكل ما يشغل بالهم هو الحفاظ على مصالحهم الطبقية، واعتصار الأرباح من كدح العمال ونهب ثروات البلد. إن السبب الحقيقي وراء "الوضوح" و"الشفافية" هو إقناع العمال وعموم الكادحين بأن المغرب في خطر، وخلق جو من الرعب، لتحضيره لتقبل الإجراءات التقشفية القاسية التي ستنزل بها الحكومة تباعا.

إن الحكومة الملتحية ذات المرجعية الإسلامية لا تعمل في الواقع سوى على تطبيق سياسات ليبرالية معروفة جيدا ومجربة عند حكومات أخرى في الغرب والشرق، إنها نفس السياسات التي شرحها نعوم تشومسكي في مقاله: " الإستراتيجيات العشر لخداع الجماهير"، حيث يقول إن من بين تلك الاستراتيجيات:

"خلق المشاكل، ثم تقديم الحلول" ويشرحها قائلا: "هذه الطريقة تسمى أيضا "مشكلة ـ ردة فعل- حلول" نخلق أولا مشكلا، حالة يتوقع أن تحدث ردة فعل معينة من طرف الجمهور، بحيث يقوم هذا الأخير بطلب إجراءات تتوقع قبولها الهيئة الحاكمة. مثلا، غض الطرف عن نمو العنف الحضري، أو تنظيم هجمات دموية، حتى يطالب الرأي العام بقوانين أمنية على حساب الحريات. أو أيضا: خلق أزمة اقتصادية لتمرير تراجع الحقوق الاجتماعية وتفكيك المرافق العمومية- باعتبارها شرا لا بد منه-".[1]

هذا بالضبط هو الهدف الذي تريد الطبقة السائدة تحقيقه من خلال تكثيف الحملة الدعائية حول وجود الأزمة، وقصفنا ليل نهار بأرقام تصيب بالدوار ومصطلحات بعضها في المتناول وبعضها الآخر عسير الفهم. إنها تريد خلق شعور بالذعر والرغبة في حل "يقي البلاد والعباد من السكتة القلبية".

إنهم لا يريدوننا أن نفكر، فنطرح الأسئلة عن المسؤول، والبدائل الممكنة، الخ. إنهم يريدوننا أن نشعر بالرعب، ونفقد القدرة على التفكير، فنتضرع لمن "يفهمون أكثر" لكي يقدموا لنا الحلول. هنا يظهر وزراءنا ومسؤولونا على الشاشة وعلى صفحات الجرائد الرسمية و"المستقلة" إضافة إلى الكثير الكثير من "الخبراء" و"الباحثين الأكاديميين" لكي يخلصوننا. فيفسرون أن الأزمة حقيقة وأن من بين أسبابها "ارتفاع استهلاك الأسر"، الذي من أهم أسبابه "ارتفاع الأجور"، وغير ذلك من الشروحات. ثم يتفضلون بتقديم الحلول الناجعة، والتي لولا طيبوبتهم لما كانوا قدموها، كل هذا "بلا جميل" ودون انتظار كلمات الشكر من أحد، إذ دافعهم هو خدمة "المصلحة العامة" فقط لا غير.

ولكي تكتمل هذه الوصفة لا بد أن تتزامن مع وصفة أخرى هي تقديم التصريحات المتضاربة في نفس الوقت، والتراجع عنها، قول الشيء وتكذيبه، أو على الأقل الادعاء بأنه لم يفهم جيدا أو تعرض للتحوير من طرف صحفي سيء النية، ثم إعادة قوله بطريقة أخرى. مثلما هو الحال مع التصريحات بخصوص خصخصة التعليم، والتصريحات بخصوص الزيادة في أسعار بعض المواد الأساسية، الخ. كل هذه التكتيكات التي صارت رائجة في الآونة الأخيرة، تهدف إلى خلق البلبلة في أذهاننا نحن العمال والفقراء، لكي تؤدي بنا إلى اللامبالاة. كما أنهم يطمحون إلى جس نبضنا وردود فعلنا، ليعرفوا هل هو الوقت المناسب لتمرير المخططات أم عليهم الانتظار أكثر، وما هي الاحتياطات التي عليهم أن يتخذوها. إضافة إلى أن كثرة التصريحات المتضاربة والتكذيبات تجعل المتلقي يتعايش مع الوضع فيصير بالنسبة إليه مجرد خبر، مثلما هي أخبار القتلى والحروب التي تذيعها القنوات التلفزية، والتي تفقد أهميتها وتأثيرها بكثرة ترديدها.

وفي هذا السياق ليس هناك اختلاف في درجة الصدق بين الحكومة الحالية والحكومات السابقة، بل الاختلاف هو مجرد اختلاف تكتيكي وشكلي. إذ أن الحكومة السابقة هي أيضا كانت تتحدث عن الظرفية العالمية لتحضر للهجوم على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي، لكنها تفاجأت بالثورة التي اندلعت في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والنهوض الثوري في المغرب، فاضطرت إلى التراجع عن مخططات الهجوم "في انتظار مرور العاصفة". والحكومة الحالية بدورها عند صعودها وعدت بالنمو الصاروخي والتشغيل المكثف ومحاربة الفساد الخ. كل ذلك كان بفعل اللهيب الثوري المشتعل في الشوارع. أما الآن فقد أحسوا بتراجع الحراك الشبابي والشعبي، فقرروا أن هذه هي اللحظة المناسبة للهجوم.

إن "وضوحهم" و"شفافيتهم" إذن هو طبول تدق لشن الحرب علينا نحن العمال والفلاحون الفقراء والشباب. مثلما كان الحال عليه كل مرة، كلما بدأ المسؤولون في الحديث عن الأزمة، والسكتة القلبية، كلما جاءت إجراءات تقشفية قاسية، نؤدي ثمنها غاليا في خبزنا ومناصب شغلنا وظروف عيشنا ودراستنا. وهذا هو ما يحضر له وزراء"نا" اليوم.

قد يبدو للبعض أننا نقدم صورة أكثر قتامة مما هي عليه في الواقع، خاصة وأن وزراء"نا" المحترمين يقسمون بأغلظ الأيمان أنهم لن يطبقوا سياسة تقويم الثمانينات الهيكلي. إلا أن دراسة الأزمة الاقتصادية الحالية المنتشرة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، والتي تعتبر أشد أزمة عرفتها الرأسمالية منذ الانهيار العظيم (1929)، ومقارنتها بأزمة الثمانينات، يجعلنا متأكدين من أن مصلحتهم الطبقية لا تجعلهم يكتفون بتطبيق سياسة تشبه التقويم الهيكلي الذي طبق في الثمانينات، بل اللجوء إلى إجراءات أكثر شراسة. إن المحدد في مسألة المدى الذي يمكنهم أن يصلوه في هذا الصدد هو طبيعة وحجم النضالات التي نخوضها وسنخوضها في الشوارع والجامعات وأماكن العمل.

فلنعمل على إلقاء إطلالة على بعض "الحلول" التي يقدمونها للأزمة.

"حلول" الطبقة السائدة للأزمة

في سياق الحلول التي يقدمها المسؤولون للأزمة أكدت وزارة الاقتصاد والمالية، أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات العاجلة لمواجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية على

التوازنات المالية للدولة، وقسمتها إلى إجراءات ستتخذ على "المدى القصير" وإجراءات أخرى على "المدى المتوسط"

بخصوص "الإجراءات على المدى القصير". ستعمل الحكومة على تعبئة كل التمويلات الخارجية المتاحة (سحوبات الخزينة: 13,6 مليار درهم)، واللجوء إلى السوق المالي الخارجي بمبلغ يتراوح ما بين 0,7 و1 مليار دولار، ودراسة إمكانية اللجوء إلى تغطية مخاطر ارتفاع أسعار الغازوال للحد من تأثيرها على تفاقم العجز التجاري.

ولم ينس وزير المالية أن يذكرنا أن "الحلول" ستتضمن تنازلات جديدة للرأسماليين، أو على حد تعبيره "اعتماد مقتضيات قانونية لفائدة الإنتاج الوطني والمقاولات الصغرى والمتوسطة". أي المزيد من التسهيلات فيما يتعلق بقوانين الاستغلال واعتصار الطبقة العاملة (بما فيها قانون الإضراب). وليست الإشارة هنا إلى "المقاولات الصغيرة والمتوسطة" إلا من أجل ذر الرماد في العيون، إذ ليس هناك من مقتضيات قانونية لصالح هذه الأخيرة إلا واستفادت منه أكثر كبريات الشركات والمؤسسات المالية، التي تدفع بالصغيرة والمتوسطة إلى الدمار والإفلاس، خاصة في ظروف الأزمة.

أما على المدى المتوسط، فقد أشار وزير المالية إلى أن الحكومة ستتخذ إجراءات لتحسين **العرض التصديري**، من خلال وتيرة المخططات الإستراتيجية، خاصة الموجهة منها للتصدير وتسريع إنجاز **واستغلال الأقطاب الفلاحية والمناطق الصناعية المندمجة**، والدفع بالمهن العالمية الجديدة للمغرب، **تحسين تنافسية المنتوج المغربي من خلال تقليص تكلفة الإنتاج**، ودعم وترويج المنتوجات المغربية، وتطوير نظام لتأمين الصادرات والعمل على وضع آليات لتأمين الاستثمارات من أجل الولوج للأسواق الجديدة". (خط التشديد من عندنا).

إن الحديث عن "تحسين العرض التصديري" هو حديث عن المزيد من ربط الاقتصاد المغربي بالخارج. إنه يعني المزيد من التبعية للسوق الخارجية وتقلباتها، والتمادي في إهمال السوق الداخلية، والأمن الغذائي. إنها نفس السياسة التي طبقت منذ أكثر من نصف قرن وأدت إلى هذه الأوضاع الكارثية التي وصل إليها البلد، خاصة إذا ما قرأناه في سياق التصريحات الحكومية التي تؤكد على تحضيرها لفتح التعليم العالي للرأسمال الخارجي إضافة إلى سعيها إلى خصخصة شركة الخطوط الجوية "الارام".

كما أن الحديث عن تشجيع "الأقطاب الفلاحية" لتحسين العرض التصديري لا يعني سوى التمادي في نفس سياسة تشجيع الملاكين الكبار والمؤسسات الكبرى على الاستيلاء على أراضي الفلاحين الفقراء وتسريع خرابهم، عبر كل الوسائل "القانونية" وغير القانونية، من أجل فتح المجال أمام إقامة مشاريع فلاحية كبرى للمنتجات الموجهة للتصدير، من بواكر وحوامض وزهور، الخ التي تستنزف مواردنا المائية والبيئية بينما نعاني من نقص حاد في إنتاج الحبوب وغيرها من المحاصيل الأساسية لأمننا الغذائي، والتي نضطر لاستيرادها بالعملة الصعبة.

ومن الإجراءات الكارثية التي ستلجأ إليها الحكومة نجد الاستدانة المكثفة. حيث أعلنت الحكومة تمكنها من الحصول على خط ائتماني وقائي من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 6,2 مليار دولار أمريكي لمدة سنتين. وعلى المدى القصير ستلجأ إلى السوق المالي الخارجي، لاستدانة مابين 0,7 ومليار دولار، وذلك من أجل الحفاظ على مستوى الموجودات الخارجية في حدود 140 مليار أو ما يوازي 4 أشهر خلال سنة 2012.

كما أشارت مصادر حكومية إلى أن المغرب يعتزم بيع سندات سيادية تساوي مليار دولار على الأقل ربما في شهر أكتوبر، حيث من المفترض أن تشارك هيئات استثمارية من مجلس التعاون الخليجي بالنصف تقريبا.

لكن عفوا ألم يقل بنكيران إنه لن يقترض، وكان ذلك هو المبرر الذي قدمه لنا لكي نبتلع الزيادة في المحروقات وبالتالي في كل الأسعار؟ نعم هذا صحيح! لكن المشكلة ليست في بنكيران بل في الذين صدقوه عندما قال ذلك، مثلما يمكن أن يصدقوه عندما يقول اليوم إن الاستدانة لن تؤدي إلى إجراءات تقشفية قاسية.

إن تكلفة فتح ذلك الخط الائتماني من طرف صندوق النقد الدولي هو 7 ملايير سنتيم عن كل سنة، ليس كفوائد ولا مقابل أصل الدين، بل فقط كهدية شكر من المغرب لصندوق النقد الدولي على تكرمه بفتح ذلك الخط الائتماني، سواء استفاد المغرب أم لم يستفد. أما نسبة الفائدة التي سيتوجب على المغرب دفعها في حالة سحبه لمبلغ ما فستكون 3% عن كل قرض!!

إن هذا الاقتراض المكثف سيزيد في تعميق التبعية وتسهيل نهب ثروات الوطن من قبل الشركات الامبريالية والمؤسسات المالية، خاصة إذا ما نظرنا إليه في سياق التصريحات المشار إليها أعلاه حول فتح الأبواب أمام الاستثمارات الخارجية في قطاعات إستراتيجية كالتعليم، الخ.

ويأتي هذا القرض في سياق تأكيد الحكومة على عدم رغبتها في محاربة الفساد، فبنكيران صرح مرارا أنه ليس مستعدا لمطاردة العفاريت والأشباح (رغم انه يظهر حماسا كبيرا في مطاردة المعطلين في شوارع الرباط وغيرها). إن هذه التصريحات تعتبر ضوءا أخضر لتبديد تلك الأموال ونهبها مجددا كما نهبت الأموال الأخرى، ومن ثم استخلاصها هي وفوائدها من لحمنا ودمنا وقوتنا اليومي.

سوف يفرضون علينا إجراءات قاسية من أجل تدبير أزمتهم. سيعملون على الزيادة في الضرائب، والرفع من الأسعار وتخفيض قيمة العملة، واقتطاع ميزانية الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، الخ. وليست التلميحات الحالية للمزيد من عمليات الخصخصة (التعليم، الخطوط الجوية، الخ) سوى غيض من فيض.

وفي هذا السياق قامت رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين التابعة لحزب الاستقلال (المشارك في الحكومة بعدة وزارات من بينها وزارة المالية) باقتراح مجموعة من التدابير " للخروج من انعكاسات الأزمة الاقتصادية وتوفير الموجودات من العملة الصعبة" من بينها التخفيض التدريجي لقيمة الدرهم للتأثير على الواردات، ووقف ارتفاع الأجور للحد من الاستهلاك، وإعادة توجيه استثمارات الدولة لتمويل الأشغال الكبرى والقطاعات المصدرة كالسياحة وصناعة السيارات وترحيل الخدمات من أجل تسريع وتيرة إنجازها". أي حلها على حسابنا نحن الفقراء وعلى حساب أجورنا، بينما توجه الاستثمارات ليس للمستشفيات والمدارس ولبناء المساكن للمشردين، بل لتمويل مشاريعهم وضخ الأموال في أرصدتهم. هكذا تكون التضحية المتبادلة للخروج من الأزمة.

ومن أجل تمرير هذه المخططات سيعملون على قمع كل الأصوات. كما أن الاستبداد سيحاول أن يصير أكثر شراسة. نعم إن موازين القوى الحالية لا تسمح لهم بأن يطبقوا كل ما يريدونه دفعة واحدة، لكن هذا هو هدفهم الحقيقي.

إن الطبقة السائدة وممثلوها السياسيون خائفون من استفزاز الطبقة العاملة عبر هجوم مباشر، لذا

يعملون كل ما في مستطاعهم لتأجيل المواجهة الحاسمة، وتمرير المخططات جرعة جرعة، بعد التحضير لها بالكثير من الأكاذيب والمسوغات. لكن حتى متى. إن ساعة دفع الحساب ستحين عاجلا أو آجلا. وفي ظل الأزمة العالمية الحالية، ليس هناك من هامش كبير للمناورة. وبالتالي فإن ساعة المواجهة الطبقية تقترب بسرعة هائلة.

لن ندفع فاتورة أزمتهم

ينصحنا السادة الاصلاحيون بالصبر، فغدا سيصير كل شيء جيدا، وستتحسن الظروف وتصبح التضحيات ذكريات من الماضي.. لكن هل هذه الإجراءات كفيلة بإخراج المغرب من التخلف، والقضاء على الأمية، وتوفير مناصب الشغل للعاطلين والسكن للمشردين والخبز للجائعين؟ لو أن الأمر كذلك، لكان من المعقول تحمل بعض التضحيات، لكن هذا مستحيل.

لن تؤدي هذه الإجراءات سوى إلى المزيد من تعميق الأزمة ومفاقمة التبعية والتخلف والفقر. فالديون التي ستغرقنا فيها "حكومة جلالته" قد تؤجل انفجار الأزمة لكن فقط على حساب انفجار أشد وأشرس. كما أنه سيحين موعد سدادها وسداد الفوائد المتراكمة. من أين سيأتون بتلك المبالغ؟ طبعا لن يأتوا بها من جيوبهم أو من ميزانيات القصور، أو على حساب أرباحهم. سيأتون بها من جيوبنا نحن الفقراء. هذه هي الوصفة الوحيدة التي تعرفها الرأسمالية. وهي الوصفة التي تكتبها لكل "الاقتصادات المريضة" بما في ذلك أوربا (اليونان، اسبانيا).

فبعد أن يفرضوا علينا تحمل كل تلك التضحيات، ويستعيد نظامهم عافيته ويبدأون مجددا في مراكمة الأرباح الهائلة، ما هي الجائزة التي نحصل عليها؟ هل يقتسمون معنا ثمار الازدهار مثلما هم الآن يطلبون منا اقتسام أشواك الأزمة؟ كلا طبعا. فالمالكون وحدهم من يستفيدون، أما نحن فليس لدينا سوى قوة عملنا لا نحصل على فرصة لبيعها إلا إذا اقتضت مصلحتهم شراءها منا بثمن يحددونه هم وتحدده قوانينهم.

في ظل الرأسمالية ليست هناك من إمكانية لتحقيق إصلاحات جدية. وقد استفادت الطبقة السائدة في المغرب من فرصة إثبات ما يمكنها تحقيقه استمرت أكثر من خمسين سنة. لكنها أثبتت فقط أنها سبب للتخلف والاستغلال والاستبداد ونهب ثروات الوطن.

إذن لماذا علينا أن نتحمل نظاما كهذا؟ لماذا علينا أن نتحمل نظاما لا يعيش إلا بتدمير مناصب شغلنا، وبيئتنا؟ لماذا علينا أن نتحمل تبعات أزمة نظام يستفيدون منه هم فقط، في الرخاء وفي الأزمة، بينما لا ينالنا نحن سوى الاستغلال والفقر والبطالة والجوع والتلوث؟ يجب أن يكون شعارنا نحن هو: **"لن ندفع فاتورة أزمتهم"**.

البديل الذي نقدمه نحن الماركسيون

بالنسبة للإصلاحيين و"الخبراء الأكاديميين" ناهيك عن الممثلين السياسيين للطبقة السائدة، ليس هناك من بديل عن النظام الرأسمالي. وبالتالي فإنه عندما يكون غارقا في أزمة يتوجب علينا أن نتحمل التضحيات لكي نخرجه من الأزمة، على أمل الحصول على جزاء صبرنا في "أوقات الرخاء". إذ ليس هناك من مخرج آخر.

أما بالنسبة لنا نحن الماركسيين ليس النظام الرأسمالي سوى نظام عابر مثله مثل أنظمة سابقة عليه. تحين ساعة زواله عندما يفقد شرعية وجوده، أي يصبح عاجزا عن تطوير قوى الإنتاج. وقد فقد شرعيته هاته إذ صار كابحا لتطور قوى الإنتاج ليس بسبب هذا الإجراء أو ذاك، لهذه الحكومة أو تلك، بل لأسباب بنيوية فيه: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحدود الدولة القطرية.

إن الاختلاف بيننا وبينهم ليس حول وجود الأزمة، فهذه مسألة طالما أكدنا عليها قبل وقت طويل من اعترافهم بها. بل الاختلاف يوجد في الإجابة عن سؤال: ما العمل للخروج من الأزمة، ومن سيدفع فاتورتها؟ وفي سياق الإجابة عن هذا السؤال نمتلك نحن الماركسيين بديلا متكاملا، سنعمل في ما يلي على الإشارة إلى خطوطه العريضة.

فبالنسبة لمسألة المديونية نعتبر أنه يجب التوقف فورا عن الاستدانة وعن أداء ثمن الديون التي اقترضت في الماضي وفوائدها. إن تلك الديون التي اقترضت باسمنا، نحن العمال والفلاحون، لم نستشر فيها ولم نوافق عليها ولم نستفد منها، كما أننا أدينا ثمنها أضعافا مضاعفة وما نزال، من خلال تخصيص قسم كبير من الميزانية لأدائها. إن الاستمرار في هذا المسار جريمة في حق الشعب المغربي يجب محاكمة المسؤولين عنها.

إننا نطالب بالتوقف فورا عن أداءها وتوجيه الأرصدة المخصصة لخدمتها لتمويل المشاريع الاجتماعية وأشغال البنية التحتية وتحسين شروط عيش الكادحين.

أما فيما يخص الأجور، فنحن ندين هؤلاء المشعوذين الذين يدعون أن الرفع من أجور الكادحين هو ما يؤدي إلى الأزمة، إذ العكس هو الصحيح حيث أن الرفع الجدي في الأجور سيشجع على الاستهلاك وبالتالي سيرفع الطلب بشكل كبير مما يشجع على الإنتاج. إن المشكلة ليست في الرفع من أجور الكادحين، بل في تلك الأجور المبالغ فيها التي يتقاضاها كبار المسؤولون، والتي بالإضافة إلى كونها ترهق الميزانية العامة فإنها تذهب إلى الادخار والإقبال على السلع الكمالية المستوردة.

إننا في هذا السياق نطالب بالرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 6000 درهم شهريا، على الصعيد الوطني وفي جميع القطاعات، بدون استثناء، مع تطبيق السلم المتحرك للأجور بحيث ترتفع الأجور تلقائيا مع أي ارتفاع في الأسعار. وتحديد أجور موظفي الدولة بحيث لا يتقاضى أي موظف- أيا كان- أجرة أعلى من أجرة العامل المؤهل.

كما نرفض سياسة الخصخصة، التي نعتبرها سياسة إجرامية أدت إلى منح قطاعات اقتصادية حيوية ومربحة للرأسماليين المحليين والأجانب. وهي القطاعات التي بذل الشعب المغربي لبنائها ما لا يقاس من التضحيات. إننا نطالب بالتوقف فورا عن عمليات الخصخصة التي تسعى الحكومة للقيام بها، سواء في التعليم أو غيره من القطاعات. كما نطالب بإعادة تأميم القطاعات الاقتصادية التي تم تأميمها بدون أي تعويض (ما عدا صغار المساهمين)، ووضعها تحت رقابة ممثلي العمال والنقابات، ومحاكمة المسؤولين عن بيعها.

كما نطالب بتأميم الأراضي الزراعية والمنشآت الفلاحية الكبرى ووضعها تحت رقابة مجالس العمال والفلاحين، وتطبيق مخطط إنتاجي لخدمة الحاجيات الغذائية الوطنية، في تناغم مع الموارد البيئية.

ونطالب بتأميم ملكيات كبريات الشركات العقارية والملاكين الكبار للأرض. إن هذا الإجراء هو الوحيد القادر على القضاء على المضاربة العقارية، والأرباح الطفيلية التي يحققها هؤلاء على حساب الكادحين. كما أنه هو

الإجراء الوحيد القادر على تحقيق مشاريع سكنية توفر المأوى اللائق لكل المحتاجين.

نحن لسنا هنا بصدد التفصيل في كل نقاط البرنامج الثوري الذي نقترحه على العمال والشباب الثوري، والذي يمكن الاطلاع عليه في وثيقة خاصة به (رابطة العمل الشيوعي: البرنامج الانتقالي)، بل نعمل فقط على تقديم بعض الخطوط العريضة التي نريد من خلالها إعطاء الدليل على أن البديل عن النظام الرأسمالي ممكن ومتوفر.

لكن هذه السياسة لا يمكن أن تطبقها حكومات الرأسماليين، سواء كانت أصولية أو لبرالية. إنها سياسة لا يمكن تطبيقها إلا على يد حكومة العمال والفلاحين، حكومة تعمل على مصادرة كبريات الشركات الصناعية والمالية والمنجمية والأبناك ووضعها تحت الرقابة الديمقراطية لمجالس العمال والفلاحين والنقابات العمالية، وتضع مخططا اشتراكيا للإنتاج في خدمة مصالح الأغلبية الساحقة.

فلنجعلهم يدفعون ثمن أزمة نظامهم ولنبن نظامنا. هكذا نتمكن من القضاء على الأزمة بالقضاء على سببها الجوهري: النظام الرأسمالي. ونقضي على كل المظاهر المرتبطة بها من فقر وأمية وتخلف واستغلال.

هوامش:

[1] الاختلاف الوحيد هو أن الحكومة لا تختلق وجود الأزمة، فالأزمة موجودة فعلا وعميقة جدا.

أي طريق يجب على مصر أن تسلكه: التعاون الطبقي أم الثورة؟

رد على الاشتراكيين الثوريين

آلان وودز
الثلاثاء: 12 يونيو 2012

نشر روبرت فيسك، وهو صحفي نزيه ومتبصر، مقالا من القاهرة يوم الأربعاء 06 يونيو تحت عنوان: "لا تسير الثورات دائما كما كنا نريد تماما". إن هذا العنوان بالنسبة للثورة المصرية تبخيس لها. ويتسائل: هل ستتم إعادة بعث شبح حسني مبارك، وإقامة دولة بوليسية عوض الديمقراطية؟

قبل بضعة أشهر كان الجميع "مساندين للثورة" - بما في ذلك الجنرالات وعناصر أخرى بارزة من النظام القديم. لكن مع مرور الوقت استعاد أعداء الثورة رباطة جأشهم وثقتهم في أنفسهم. وقد اتضحت غطرستهم خلال المحاكمات الأخيرة التي سمحت لمعظم العناصر الاجرامية في النظام القديم بالإفلات من العقاب.

كان محكوما على الانتخابات، التي تنظم من قبل نفس البيروقراطيين الفاسدين الرجعيين الذين حكموا مصر لعدة عقود، أن تتحول إلى مهزلة. وقد كانت مهزلة بالفعل. والآن يتسائل شباب ثورة 25 يناير عما حدث لثورتهم. انهم يرسمون صورا كاريكاتورية يظهر فيها وجه مبارك وقد تحول إلى وجه شفيق - بفضل المشير الجنرال القوي طنطاوي. وهذا وصف دقيق لما وقع فعلا.

كتب فيسك ما يلي:

«يبدو أحيانا أن الشاب هم الوحيدون بين المصريين الذين ما زالوا يحتفظون بروح الدعابة – إلى أن تتحدث معهم، فيتكلمون عن حدوث خيانة. هل ستتم إعادة بعث شبح حسني مبارك، وإقامة دولة بوليسية عوض الديمقراطية؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه العديد من المتظاهرين في ميدان التحرير قبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المزمع اجراءها يومي 16 و17 يونيو».

ما يزال النظام البوليسي المصري يعمل. أعضائه أساتذة محنكون في تزوير الانتخابات، وخصوصا في قرى صعيد مصر، وهم مصممون على تثبيت شفيق في السلطة. ويلعب الجنرالات بوقاحة على وتر النزعة الطائفي لإثارة الخوف والشعور بانعدام الأمن. عندما كانت الثورة في مرحلة المد، تظاهر المسيحيون الأقباط والمسلمون جنبا إلى جنب، وقاموا بحماية بعضهم البعض ضد الهجمات والاستفزازات المعادية للثورة. لكن بمجرد ما بدأت الحركة تخفت، عادت المذابح الدموية ضد الأقباط إلى الظهور مجددا، بتنظيم من قبل شرطة مبارك السرية القديمة، وبالتواطؤ مع قيادات الجيش.

ويعلق فيسك قائلا:

«ثم هناك رجال الشرطة الذين أفلتوا من العقاب؛ والقناصة، على سبيل المثال، الذين أطلقوا النار على المتظاهرين في أعينهم، والذين نشرت الصحف المصرية صورهم، لكن لم تتم أبدا متابعتهم. لم تتم متابعة ولو شرطي واحد بتهمة الشروع في القتل. بل إنني سمعت من مصدر موثوق أن أحد رجال الشرطة الذي سجن في ظل نظام مبارك بسبب اعتداءه على رجل في القاهرة قد أمضى مدة عقوبته ليتضح أنه تمت إعادة تعيينه وترقيته. وما يزال في الخدمة. لماذا لم يتم اعتقال ولو بلطجي واحد من المجرمين بالزي المدني بسبب ضربهم وقتلهم للمتظاهرين؟»

الطبقات في الثورة المصرية

أحمد شفيق هو رئيس وزراء حسني مبارك السابق والذي يرى رئيسه السابق في السجن مدى الحياة. يقول إنه يدافع عن الاستقرار والامن في الشوارع، ووضع حد للفوضى، أي باختصار إنه يدافع عن وضع حد للثورة. وحسب تقرير لفيسك، «هناك في شوارع القاهرة المزيد والمزيد من الناس - البوابون وأصحاب المتاجر، وعائلات رجال الشرطة وسائقو سيارات الأجرة – الذين يعبرون عن تأييدهم لـ "استقرار شفيق"».

بالنسبة لأي شخص لديه معرفة ولو عامة عن الثورات، ليس هذا التطور مفاجئا على الاطلاق. هناك قانون معروف في علم الميكانيكا يقول: لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومعاكس له في الاتجاه. إن الاندفاع القوي نحو الأمام للثورة المصرية، التي كانت تبدو العام الماضي منتصرة على جميع الأصعدة، واجه الآن أول عقبة جدية في طريقه.

هذه العقبة مماثلة لقانون آخر معروف في علم الميكانيكا: قانون القصور الذاتي[1]. يتكون المجتمع من طبقات، وهذه الطبقات، القائمة على أساس مصالح متناقضة جوهريا، تكون في حالة من التوازن غير المستقر. يستمر هذا التوازن لفترات طويلة بفعل الميل الطبيعي نحو القصور

الذاتي. وتصل الطبقات المتناحرة إلى حل وسط غير مستقر، وهذا الحل الوسط ضروري للسير العادي للاقتصاد والحياة الاجتماعية بشكل عام.

إلا أن هذا التوازن يتعرض في فترات الأزمات الدورية (الحروب والأزمات الاقتصادية وغيرها) إلى الاضطراب وتظهر حالة من الفوضى. فتندفع إلى السطح الطبقات المضطهدة، وتلك الأحزاب والمجموعات التي فرض عليها الاختباء قسرا في مرحلة ما يسمى بالحياة الطبيعية.

الطبقتان الرئيسيتان في المجتمع الحديث هما البرجوازية والبروليتاريا. إلا أنه يوجد بين هذين القطبين المتناحرين شريحة كاملة من الفئات الوسطى، التي نطلق عليها عموما اسم الطبقات المتوسطة أو البرجوازية الصغيرة. والطبقة الوسطى، على عكس البرجوازية والبروليتاريا، ليست طبقة متجانسة. وفي مصر تحت حكم مبارك كانت هناك شريحة واسعة نسبيا من الناس الذين يشكلون قاعدة النظام.

بصرف النظر عن الفئة العليا من البرجوازيين الأثرياء وجنرالات الجيش ورؤساء الشرطة والبيروقراطيين الفاسدين، كانت هناك شريحة واسعة من صغار المسؤولين الحكوميين والمحامين والموظفين ورجال الشرطة وحراس السجن وأفراد أسرهم وعائلاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من صغار رجال الأعمال، وأصحاب المحال التجارية؛ وأناس مرتبطون بالخدمات السياحية، وسائقي سيارات الأجرة، وأولئك الذين يأخذون السياح في نزهة فوق الجمال حول الأهرامات، والحمالون في الفنادق، وغيرهم. كان كل هؤلاء يستمدون، بطريقة أو بأخرى، دخلهم واكرامياتهم من النظام القديم، ولم تكن لهم مصلحة كبيرة في التغيير.

طالما كانت الثورة تتقدم إلى الأمام، أبقت هذه العناصر رؤوسها مطأطأة إلى هذا الحد أو ذاك. وفقط في مناسبة واحدة حاول النظام حشدهم كقوات صدامية لتشتيت قوى الثورة. لكن سرعان ما تم كنسهم جانبا من طرف حركة الجماهير الثورية. وقد أظهر ذلك الميزان الحقيقي للقوى الطبقية. ففي لحظة الحقيقة، تنكشف الطبيعة الحقيقية لهذه العناصر، باعتبارها مجرد هباء بشري.

تثير الثورة آمالا كبيرة في قلوب وعقول الجماهير. لكن إذا لم تتم تلبية هذه الآمال، وإذا لم تف الثورة بوعودها، وإذا ما انفتحت هوة بين الأقوال والأفعال، عندها يمكن للسيرورة كلها أن تنهار وتسير في الاتجاه المعاكس. يمكن أن يتحول الحماس والرغبة في الكفاح وتقديم التضحيات التي شهدناها في بداية الثورة إلى خيبة أمل ويأس وإحباط. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى حالة من اللامبالاة والسلبية.

في أطروحاته عن الثورة والثورة المضادة، كتب تروتسكي ما يلي:

«2. إن الثورة مستحيلة من دون مشاركة الجماهير. وهذه المشاركة بدورها ممكنة فقط عندما تربط الجماهير المضطهدة آمالها في مستقبل أفضل مع فكرة الثورة. إن الآمال التي تخلقها الثورة هي دائما مبالغ فيها. وهذا يعود إلى آليات المجتمع الطبقي، والمحنة الرهيبة للأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية، والضرورة الموضوعية لتركيز أعظم الآمال والجهود من أجل ضمان تحقيق ولو أبسط تقدم، الخ.

3. لكن من نفس هذه الظروف ينبثق واحد من أهم عناصر الثورة المضادة - **وفي نفس الوقت واحد من اكثرها شيوعا**. إن المكتسبات المحققة في النضال لا تتطابق، وبطبيعة الحال لا يمكن أن تتطابق **مباشرة**، مع توقعات أوسع الفئات المتخلفة من الجماهير التي استيقظت لأول مرة خلال الثورة. إن خيبة أمل هذه الجماهير وعودتها إلى الروتين والخمول، هو جزء لا يتجزأ من مرحلة ما بعد الثورة مثلما هو الانتقال إلى معسكر "القانون والنظام" لتلك الطبقات والفئات "المستفيدة" التي شاركت في الثورة».

عند هذه النقطة يبدأ الانتهازيون، الذين أبقوا حتى الآن رؤوسهم مطأطأة وأفواههم مغلقة خوفا من الجماهير الثورية، في التحدث، على استحياء في البداية ثم بجرأة أكبر. تبدأ ضفادع المستنقع تنق في انسجام تام: "إن الثورة ذهبت بعيدا جدا! كفانا من التطرف! حان الوقت للتوقف!»

يدور النضال الثوري الحقيقي من أجل السلطة في الشوارع وفي المصانع والثكنات العسكرية. في هذه الأماكن حيث تم استعراض قوة الجماهير بشكل واضح، حيث ظهرت جرأتها وشجاعتها وعزمها. كان هذا هو ما هزم كل محاولات القوات المعادية للثورة وفي النهاية نجح في إسقاط الدكتاتور مبارك.

كانت العناصر الحاسمة في المعادلة الثورية هي الطبقة العاملة والشباب الثوري المصري. لقد أظهروا روحا ثورية ونضجا عظيمين. لكنهم في آخر المطاف افتقدوا إلى شيء ضروري لنجاحهم النهائي، أي: الحزب والقيادة الثوريين.

لا شك في أن هؤلاء الذين يميلون نحو الفوضوية سيشيرون إلى مصر كمثال عن إمكانية القيام بالثورة دون حزب أو قيادة، من خلال العمل الجماهيري المباشر من تحت. لكن في الواقع ما أظهرته الثورة المصرية هو حدود العمل المباشر والعفوية: لقد تمكنت الجماهير من الاطاحة بمبارك، لكنها لم تنجح في إسقاط الدولة أو إحداث تغيير حقيقي في المجتمع.

بالرغم من كل بطولاتها تعرضت لسرقة ثمار انتصارها، وبدأ البندول يتأرجح في الاتجاه المعاكس. ولأن الجماهير لم تستول على الدولة وتشكلها على صورتها، عبر إقامة حكومة ثورية للعمال والفلاحين، فقد استمرت الدولة القديمة على حالها، وبدأت تستعيد السيطرة على الوضع.

كان النظام القديم يحاول دفع الثورة إلى الوراء خطوة خطوة. وكان القصد من الانتخابات الرئاسية أن تشكل نقطة حاسمة في هذه العملية. لكنه حصل في الواقع على نتيجة عكسية. إن ما حدث يدل على أن الثورة ما يزال لها احتياطيات كبيرة من الطاقة يمكنها استغلالها.

انتخابات مزورة

كان القصد من وراء الدعوة إلى الانتخابات في ظل هذه الظروف توفير نقطة تجميع لكل قوى الثورة المضادة. من خلال تقديمهم لأحمد شفيق كمرشح لـ "الاستقرار"، دعا الجنرالات، الذين هم الحكام الحقيقيون لمصر، حشود البرجوازية الصغيرة والفئات المتخلفة من الجماهير **للتصويت ضد الثورة**.

أجريت الانتخابات الرئاسية في ظل حكم طغمة عسكرية تعمل في ظل دستور مبارك القديم. وكان قد تم التوصل الى اتفاق بين الجيش والاخوان المسلمين بعد سقوط نظام مبارك، الذين وافقوا على الحفاظ عليه مع إدخال تغييرات طفيفة فقط. تم تفويض صياغة دستور جديد إلى لجنة دستورية يتم ترشيحها من قبل البرلمان الذي تسيطر عليه القوى الاسلامية. واستمر جهاز الدولة القديم في السيطرة على الآلة الانتخابية.

تميزت العملية الانتخابية بتلاعبات واسعة النطاق. تمت إضافة ما يقرب من نصف مليون شخص إلى قوائم الناخبين دون أي تفسير من قبل اللجنة الانتخابية. لم يكن اشراف المراقبين على عملية الفرز مضمونا. وتم العثور على صناديق الاقتراع مرمية. وقد رفع المتنافسون المهزومون شكاوى موثقة، لكن تم رفض جميع الشكاوى عن

حدوث مخالفات من دون إجراء تحقيق جدي وليس هناك من مخرج ممكن.

علينا أن نضيف إلى كل هذا التزوير المكثف. افادت التقارير انه اعطيت لـ 600.000 جندي- هم ممنوعون بحكم القانون من التصويت، بطاقات هوية للتصويت، لصالح شفيق كما نفترض. كما كانت هناك أيضا بعض فئات "الليبراليين" والستالينيين الذين صوتوا لشفيق لمنع "سيطرة الإسلاميين".

بما أن شفيق تمكن بوضوح من حشد كل القوى الداعمة للنظام القديم، يمكننا أن نخلص إلى أن خمسة ملايين صوت هو أعلى رقم يمكن للثورة المضادة حشده. **وفي ظل هذه الظروف ليست الأصوات التي حصل عليها شفيق دليلا على قوة الثورة المضادة، وإنما على ضعفها.**

كانت أهم ميزة للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية هي النتيجة التي حققها الناصري اليساري، حمدين صباحي. حيث جاء في المركز الثالث برصيد 20.7٪ من الأصوات، وحوالي 4.8 مليون صوت. لقد فاز صباحي في معظم المراكز الحضرية، وفي أكبر مدينتين القاهرة والإسكندرية، بحوالي ثلث الأصوات متجاوزا منافسيه بأشواط.

في المراكز الحضرية تشكل القوى الموالية للثورة الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين. دعونا نأخذ مثلا أحياء إمبابة الفقيرة بالقاهرة، التي كانت معقل السلفية الجهادية سنوات التسعينات وصارت في وقت لاحق تحت سيطرة الاخوان المسلمين. جاء صباحي في المرتبة الأولى بـ(32.2٪) من الأصوات، يليه شفيق (23.2٪)، ثم مرسي (18.3٪)، فأبو الفتوح (14.7٪).

لو أن انتخابات 24/23 ماي كانت لانتخاب برلمان، لكانت القوى المؤيدة لميدان التحرير برزت كأقوى طرف مع حوالي 40٪ من الناخبين إلى جانبهم. هذا يمثل تقدما كبيرا مقارنة مع الانتخابات البرلمانية التي جرت في الخريف الماضي. لكن هذه الانتخابات تعرضت لتزوير واضح من أجل استبعاد القوى الثورية وحصر الخيار بين اثنين فقط من المرشحين البرجوازيين: واحد يمثل النظام القديم ومدعوم من قبل الجيش، والآخر من جماعة الإخوان المسلمين.

بعد انسحاب جميع القوات الأخرى من اللجنة الدستورية، أعلنت السلطة القضائية أن تلك اللجنة غير تمثيلية. وهكذا ذهبت هباء محاولة المجلس العسكري، بالتواطؤ مع جماعة الإخوان المسلمين، لمنع عقد جمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطيا. والآن يحاول المجلس العسكري الحاكم فبركة جمعية تأسيسية تتماشى مع مصالحه.

في خضم كل هذه التطورات المرتبكة والمتناقضة، يجب على الماركسيين أن يحافظوا على هدوئهم. علينا أن نصوغ الشعارات والتكتيكات والاستراتيجية الصحيحة، التي وحدها يمكن أن تضمن النجاح. لا يمكن التوصل إلى تحديد خط سياسي صحيح إلا من خلال مناقشة رفاقية حول التكتيك والاستراتيجية. وهذا هو الهدف من هذه المقالة.

قبل أيام قليلة كتبت نقدا لموقف حزب الاشتراكيين الثوريين المصري. ويوم 4 يونيو نشر الاشتراكيون الثوريون بيانا تحت عنوان إلى الرفاق. والتي كانت محاولة لتقديم بعض أشكال تبرير دعمهم لجماعة الاخوان المسلمين في المرحلة المقبلة من الانتخابات الرئاسية في مصر.

من الواضح أن بيانهم الذي أصدروه في وقت سابق، بتاريخ 28 مايو 2012، والذي يدعو للتصويت لصالح مرشح الإخوان المسلمين، محمد مرسي، والذي انتقدته في مقالتي الأخيرة، قد تسبب في حدوث اضطرابات كبيرة في صفوفهم، وكذلك في صفوف منظمتهم الشقيقة الحزب الاشتراكي العمالي البريطاني، وأتباعها دوليا كما يعترف بذلك بيانهم الجديد:

«وقد أثار ذلك البيان رد فعل سلبي لدى عدد من أعضاء الاشتراكيين الثوريين مما استدعى مناقشة تفصيلية لمضمون البيان وتوقيته وأسلوب اتخاذه»

الشكل والمضمون

يبدأ بيان الاشتراكيين الثوريين الجديد بالاعتذار. ويقولون: «أكدت التطورات اللاحقة وجود حالة استعجال غير مبرر.». بعبارة أخرى إن المسألة متعلقة **بالتوقيت**، وليست متعلقة بالمضمون الأساسي. إذا ما قلت شيئا في الساعة العاشرة صباحا أو العاشرة مساء، إذا ما قلته باستعجال أم بدون استعجال، فإن ذلك لا يشكل فرقا في صحة أو عدم صحة ما قلته.

واضافوا:

«لا نريد في هذا السياق تبرير ذلك الاستعجال ولكن مجرد شرح ذلك الاعلان المتعجل، ويتلخص هذا السياق في رغبة القيادة في المبادرة بموقف محدد بعد أن عانت لشهور من بطء اتخاذ القرارات والمواقف، أو الاكتفاء بمواقف ذات طابع توافقي ومبهم في بعض الأحيان».

من غير المرغوب فيه، بالطبع، للقيادة تأجيل اتخاذ القرارات لمدة شهور، أو اتخاذ "مواقف ذات طابع توافقي ومبهم". لكن الأسوأ من ذلك في النهاية هو: "المبادرة بموقف محدد" يكون خاطئا من البداية الى النهاية.

«هذه الرغبة في الحسم والسرعة أدت في تصورنا إلى الخطأ في إصدار ذلك البيان المتعجل. ولكن على أية حال من الضروري علينا الآن ليس فقط الاعتراف بالخطأ الذي وقعت فيه القيادة ولكن أيضا الاعتذار لعضوية الحركة عن البلبلة والتخبط الذي تسبب فيه ذلك الخطأ».

هذا اعتذار من ذلك النوع الذي ليس اعتذارا على الإطلاق. يعبر واضعو البيان عن أسفهم لكون البيان مستعجل، **لكنهم لا يعملون بأي حال من الأحوال على التراجع عنه أو حتى تعديل ما قاله البيان في الواقع.**

بعد أن قدموا اعتذارا لا يعتذر عن أي شيء مطلقا، ينتقل كاتبو البيان إلى نقاش ليس منصبا على مضمون البيان، بل على الطريقة التي تم التوصل بها إليه:

«2- فيما يتعلق بأسلوب ذلك الموقف فقد رأى الكثيرون في الحركة أن الموقف اتخذ بشكل فوقي وبدون مناقشة كافية من قبل العضوية، وقد أثار ذلك النقد نقاشا واسعا حول العلاقة بين المركزية الديمقراطية في صنع القرار بالحركة وحول فهمنا المشترك لـ "المركزية الديمقراطية" وكيفية تفعيلها. هل من حق القيادة أن تتخذ مثلا قرارا حول قضية تكتيكية أو موقف سياسي، بدون مناقشته باستفاضة من قبل كوادر وعضوية الحركة؟ وما هو التوازن الحقيقي بين ضرورة المركزية من أجل وحدة الفعل وكفاءة الأداء وبين ضرورة الديمقراطية من أجل صحة القرارات وعلاقتها بالممارسة الثورية للكوادر؟».

المركزية الديمقراطية

تعني المركزية الديمقراطية (ونلاحظ أن كاتبي البيان يضعون لسبب ما هذا المصطلح بين

مزدوجتين) ضمان أوسع قدر من النقاش والديمقراطية داخل الحزب الثوري قبل التوصل إلى قرار، وأكبر قدر من الوحدة في عملية تنفيذ القرارات. كان هذا هو نهج الحزب البلشفي في ظل لينين وتروتسكي، لكن يبدو أنه ليس نهج الاشتراكيين الثوريين.

عندما تعلق الأمر بقضية هامة مثل هذه، كان من الضروري تنظيم نقاش داخلي ديمقراطي، يتيح الفرصة لجميع الأعضاء للتعبير عن آرائهم بحرية لصالح القرار أو ضده. بهذه الطريقة كان من الممكن الحفاظ على وحدة الحزب وتنفيذ كل ما تم اتخاذه ديمقراطيا من قبل الأغلبية. من الواضح أن هذا لم يحدث. حيث قررت القيادة، التي عانت باعترافها "من بطء اتخاذ القرارات والمواقف"، بشكل أحادي مساندة الاخوان المسلمين.

يبدو أن ذلك قد حدث دون أي تشاور جدي مع العضوية. ونتيجة لذلك، تسبب في "البلبلة والتخبط" وحدوث انقسامات خطيرة داخل الحزب. وغني عن القول إن هذا هو آخر شيء يريده الحزب في هذه اللحظة بالذات. يطرح البيان أسئلة حول المقاييس الصحيحة للمركزية الديمقراطية بشكل عام، لكنه لا يكلف نفسه عناء التساؤل عما إذا كان قلق الأعضاء يرجع إلى الطريقة التي تم التوصل بها إلى القرار أو إلى طبيعة القرار في حد ذاته. مما يعني أنه يتعامل مع المسألة من حيث الشكل فقط، وليس من حيث المضمون.

إن الأعضاء الثوريين الناضجين سيتقبلون بسهولة حقيقة أن القيادة مجبرة في بعض الأحيان على اتخاذ قرارات عاجلة دون أن تتمكن من التشاور على نحو كاف مع الأعضاء. وسوف يتقبلون ذلك طالما ستتم مناقشة الموقف بعد ذلك بصراحة، **وطالما أن القرار الذي اتخذ كان هو القرار الصحيح**. لكن في هذه الحالة كان القرار خطأ كارثيا، ولم يتم الاعترف بذلك أبدا. هذا هو سبب الاستياء في صفوف القواعد، وليست بأي حال من الأحوال مسألة الاجراءات الشكلية.

يمكن لأي أحد أن يخطأ. وينطبق هذا على الحزب الثوري، كما ينطبق على أي فرد. لكن عندما يتم ارتكاب خطأ ما، يكون الشرط الأول هو أن الاعتراف به بصراحة، وتحليله، والتأكد من عدم تكراره. فقط بهذه الطريقة يمكن للحزب تثقيف كوادره ورفع المستوى السياسي الجماعي للأعضاء. لكن عندما ترفض القيادة الاعتراف بالخطأ، وتسعى إلى تبريره، تمهد الطريق لارتكاب أخطاء جديدة. **وهكذا يتحول ما بدأ كخطأ الى نزعة عضوية**.

للأسف رفض قادة الاشتراكيين الثوريين الاعتراف بخطئهم، وبالتالي هم يمهدون الطريق لارتكاب أخطاء أفدح. ومن خلال اختزالهم لكل شيء إلى مسألة "تسرع"، يتجاهلون المشكلة الحقيقية، التي هي **التخلي عن الموقف الطبقي والاستسلام لضغط طبقات أخرى**.

يعترف البيان نفسه، بشكل غير مباشر، أن جميع المسائل الشكلية التي يقدمون اعتذارا بخصوصها هي ذات أهمية ثانوية. أما بشأن المسائل الجوهرية فإن كاتبي البيان لا يعتذرون على الإطلاق. **انهم يعيدون التأكيد على موقفهم السابق**:

«لكن من المهم توضيح أن الموقف الذي تضمنه البيان كان نتيجة مباشرة لمناقشات سابقة انتهت لموقف يؤكد ضرورة المشاركة في انتخابات الإعادة والتصويت ضد مرشح الفلول أيا كان منافسه. لذا كان البيان من الناحية الشكلية شديد الديمقراطية كونه نتاج مناقشات سابقة عليه».

الحزب الاشتراكي العمالي والاخوان المسلمون

إن ما يعنيه هذا هو أنه على الرغم من أن قرار مساندة الاخوان المسلمين لم يناقش على النحو الملائم، فقد كان حقا "من الناحية الشكلية شديد الديمقراطية كونه نتاج مناقشات سابقة عليه".

فإذا كان كل هذا نتيجة مناقشات سابقة حول الموضوع، فليس هناك من سبب لكي يتفاجأ أي أحد به. نتساءل ما هو الداعي إلى صياغة الفقرات التمهيدية ما دام القرار كان "شديد الديمقراطية"، لم يكن هناك إذن أي سبب حقيقي للاعتذار عن أي شيء.

حول هذه النقطة يمكننا أن نتفق مع واضعي البيان. صحيح تماما أن قرار دعم جماعة الإخوان المسلمين البرجوازية الرجعية كان في الواقع نتيجة مناقشات السابقة استمرت على مدى فترة من السنين. إنه النتيجة المنطقية للخط الانتهازي الذي اتخذه قادة الحزب الاشتراكي العمالي البريطاني في ما يتعلق بالمنظمات الإسلامية والجهادية، التي يعتبرونها واهمين بأنها "مناهضة للامبريالية"، وبالتالي تقدمية.

على مدى السنوات استمر قادة الحزب الاشتراكي العمالي في تغليط وتشويه وعي مؤيديهم بهذا الهراء الرجعي، والذي، كما أشرنا في مقالنا السابق، يتعارض بشكل مباشر مع موقف لينين حول هذه المسألة. ويجد هذا الموقف الانتهازي تعبيره الأكثر تطرفا في كتاب كريس هارمان بعنوان "البروليتاريا والنبي".

لقد عمل قادة الحزب الاشتراكي العمالي "الماركسيون" بشكل منهجي، وطيلة سنوات، على تشويه وتزوير مواقف الماركسية حول الدين والنضال ضد الإمبريالية. والآن نرى النتيجة الحتمية لانتهازيتهم. عندما يقول قادة حزب الاشتراكيين الثوريين المصري إن استسلامهم للاخوان المسلمين كان نتيجة لمناقشات عديدة سابقة، فإنهم يقولون الحقيقة. إنهم فقط يحملون الأفكار التي تعلموها منذ فترة طويلة من الحزب الاشتراكي العمالي إلى خلاصتها المنطقية.

والأكثر إثارة للاشمئزاز حقا هو أن قادة الحزب الاشتراكي العمالي، الذين يتحملون المسؤولية المباشرة عن هذه الخيانة، يحاولون الآن تغطية الأدلة وانكار كل مسؤولية. وبعد أن نشروا بعناية الأوهام حول جماعة الاخوان المسلمين لسنوات، هاهم ينشرون الآن مقالات تنتقد جماعة الاخوان المسلمين وتستنكر جرائمها. هذه طريقة جبانة لتغطية دعمهم المفضوح من أجل تجنب الانتقادات في صفوفهم. وفي الوقت نفسه يشتركون في سياسة التعاون الطبقي التي يتبناها قادة مجموعتهم في مصر ويدعمونها. أليست هذه وصمة عار!

في النقطة الرابعة من البيان نقرأ ما يلي:

«تصور البعض أن الدعوة لعدم التصويت لأحمد شفيق وبالتالي التصويت لمرشح الجماعة أحمد مرسي هو نوع من الدعم من قبل الحركة لتلك الجماعة أو نوع من التحالف معها. وهذا التصور أبعد ما يكون عن الصحة. فالجميع يعلم أنه منذ الأيام الأولى للثورة المصرية والاشتراكيون الثوريون يوجهون نقذا لاذعا للإخوان في ترددهم في المشاركة في الثورة في أيامها الأولى»

تلي ذلك قائمة من الانتقادات التي وجهها الاشتراكيون الثوريون للإخوان المسلمين في الماضي. وهو ما يفترض ان يثبت ان هؤلاء الذين يقولون إن الموقف الذي تبناه الاشتراكيون الثوريون هو دعم لجماعة الإخوان المسلمين، أو

حتى "نوع من التحالف معهما" مخطئون. إنهم في الواقع **تخيلوا** كل ذلك.

لا يحتاج المرء لقدر كبير من الخيال لرؤية أنه من خلال الدعوة للتصويت للإخوان المسلمين وتشكيل حكومة ائتلافية معهم، يكون الاشتراكيون الثوريون بصدد دعم الإخوان المسلمين، ويدعون في الواقع اليسار، **ليس فقط إلى نوع "من التحالف" معهم بل إلى الدخول في حكومة ائتلافية معهم**. إن هذا واضح جدا في كلا بياني الاشتراكيين الثوريين، ولا تغير هذه الحقيقة مطلقا تلك الانتقادات التي وجهها الاشتراكيون الثوريون والحزب الاشتراكي العمالي، والتي ربما ما زالوا يوجهونها، إلى جماعة الإخوان.

لقد وجه المناشفة الروس أيضا الكثير من الانتقادات إلى كيرينسكي والبرجوازية الروسية، لكنهم في لحظة الحقيقة دخلوا في تكتل معهم ضد البلاشفة. ما هو الشيء الذي كان أكثر أهمية: هل هي الانتقادات أو حقيقة أن الإصلاحيين دخلوا في حكومة ائتلافية مع عملاء البرجوازية؟ ويقول البيان: «إن الاشتراكيين الثوريين يفرقون بوضوح بين الإخوان المسلمين وهم في صفوف المعارضة في عصر مبارك يسجنون ويعذبون ويناضلون وبين الجماعة وقد بدأت بالفعل في اقتسام السلطة مع بقايا النظام القديم».

هذا خلط كبير. ففي سجون مبارك كان هناك العديد من العمال الذين اعتقلوا وتعرضوا للتعذيب بسبب المشاركة في الإضرابات. صحيح أنه تم القبض أيضا على العديد من القادة والناشطين من جماعة الإخوان المسلمين، لكن واقع أن أحدا ألقي القبض عليه لا يحدد سياسته. لقد كان الصراع بين نظام مبارك وبين الإخوان المسلمين صراعا بين جناحين متنافسين من نفس الطبقة البرجوازية. كلاهما معاد للطبقة العاملة والثورة، وسيجتمعان معا، في نهاية المطاف، على دحرها.

حزب برجوازي محافظ

بيان الاشتراكيين الثوريين الأخير محاولة للتغطية على الإحراج من خلال التأكيد على أنهم سيدعمون مرسي فقط «إذا ما قبل الإخوان شروطا أساسية من بينها: تشكيل تحالف رئاسي يضم عبد المنعم أبو الفتوح، وحمدين صباحي، واختيار رئيس وزراء من خارج الجماعة وحزبها، والموافقة على قانون الحريات النقابية، والتوافق مع القوى السياسية الأخرى على دستور مدني».

ها نحن نسير من سيء إلى أسوأ. ما يدعو إليه الاشتراكيون الثوريون ليس مجرد التصويت لحزب برجوازي رجعي، وهي حقيقة الإخوان المسلمين، وما كانوا عليه دائما. انهم يدافعون في الواقع عن تشكيل حكومة ائتلافية حيث سيتعاون حمدين صباحي، ممثل اليسار، مع الإخوان المسلمين.

هذه صورة كاريكاتورية بشعة عن الجبهة الشعبية. على الأقل يمكن للإصلاحيين والستالينيين تقديم سياسات التعاون الطبقي لديهم تحت ستار "الوحدة مع الأحزاب البرجوازية التقدمية". لكن لا يوجد أي شيء تقدمي عند الاخوان المسلمين.

وراء قناع الإسلام، تشكل جماعة الإخوان المسلمين في الواقع حزبا برجوازيا محافظا، يدافع عن "اقتصاد السوق الحرة" (أي الرأسمالية). ويقول عنهم مقال صدر مؤخرا عن رويترز: «وضعت جماعة الإخوان المسلمون في مصر خطة ترتكز على اقتصاد السوق الحر وتعهدت بالتحرك بسرعة للتفاوض على قرض من صندوق النقد الدولي، في حال شكلت حكومة بعد جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة، التي تجرى هذا الشهر».

«يصور الخصوم الإخوان على أنهم تنظيم غامض هاجسه الدين، لكن الخطة واسعة النطاق التي تم الكشف عن تفاصيلها خلال الحملة الانتخابية للجولة الأولى من انتخابات الرئاسة الشهر الماضي تكشف عن توجه عملي يمنح الأولوية للنمو الاقتصادي السريع على الأيديولوجية».

هذا يدل على أن ممثلي البرجوازية الجديين يفهمون الطبيعة الطبقية الحقيقية لجماعة الاخوان المسلمين والمحتوى الحقيقي لبرنامجها. إن ممارساتها في الحكومة لن تتحدد على أساس القرآن ولا على أساس المثل الديمقراطية، بل ستتحدد بشكل حصري على أساس الدفاع عن مصالحها الطبقية- أي مصالح الشركات الكبرى. وفي ظل ظروف الأزمة الرأسمالية هذا يعني أنها ستطبق سياسة معادية للطبقة العاملة.

الاقتصاد المصري في ركود عميق. نما بنسبة 4.3% في الربع الأول من عام 2011 واستمر راكدا خلال الارباع الثلاثة التالية. يفضل السياح والمستثمرون الاجانب البقاء بعيدا. وقد هوى سعر الجنيه المصري إلى أدنى مستوى له منذ سبع سنوات، مما يغذي التضخم. وأنفقت الحكومة المؤقتة أكثر من نصف احتياطيات البلاد الخارجية. واقترضت لتمويل العجز في ميزانيتها بأسعار فائدة متزايدة مع وصول قدرة البنوك المحلية على الإقراض إلى أقصى حدودها. الفقر والبطالة والتشرد في تزايد. وتقول صحيفة فاينانشال تايمز في تقرير لها:

«ما يقرب من نصف السكان يكسبون أقل من دولارين يوميا. وقد اضرت حالة عدم اليقين السياسي والمخاوف الأمنية بالاقتصاد، مما خفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من 6.4 مليار دولار عام 2010 إلى 500 مليون دولار في العام الماضي، وزاد معدل البطالة الرسمي (الذي لا يعكس الحقيقة) من 9% إلى 12.4%.

«مع وجود عجز مالي يناهز 10% من الناتج الداخلي الإجمالي، لا تستطيع الدولة استيعاب 700.000 من الباحثين الجدد عن العمل الذين يدخلون سوق العمل سنويا. وقد طبقت مصر للتو الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، لكنه ليس سوى 116 دولار في الشهر - أي أقل من نصف ذلك المطبق من بكين. ومعظم العمال المصريين لن يتلقوا حتى هذا المبلغ لأنهم يعملون لصالح شركات تعمل بشكل غير رسمي لتفادي جبال من الروتين».

قبل أكثر من سنة طرح الإخوان برنامجا اقتصاديا واجتماعيا مفصلا أطلقوا عليه اسم النهضة. ويشكل خيرت الشاطر، الذي كان خيار الإخوان الأول للرئاسة إلى حين استبعاده من قبل لجنة الانتخابات الحكومية، القوة الدافعة وراء هذا المشروع.

يقول: إن الحالة المؤسفة للاقتصاد المصري والديون الحكومية الثقيلة التي يقدرها بنحو 1140 مليار جنيه مصري (189 مليار دولار) لا تتيح للبلاد أي خيار سوى الاعتماد على الشركات الخاصة ومستثمري القطاع الخاص. وقال في مقابلة مع رويترز في أبريل الماضي إن هذه المسألة ليست اختيارية بالنسبة للمصريين في الفترة المقبلة وأضاف أن الاقتصاد المصري يجب أن يعتمد بدرجة كبيرة للغاية على القطاع الخاص وأن الأولوية ستكون للمستثمرين المصريين ثم العرب ثم الأجانب.

سيكون قادة جماعة الاخوان المسلمين سعداء جدا لقبول الاتفاق مع اليسار. إنهم يعرفون أن الوضعية السيئة للاقتصاد المصري، وتفاقم الأزمة الرأسمالية العالمية ستجبرهم على القيام بتخفيضات كبيرة في مستويات المعيشة. وهذا من شأنه أن يدمر بسرعة قاعدتهم الانتخابية.

وبالتالي فإن خيبة الأمل الناتجة عن ذلك ستؤدي إلى ميل حاد نحو اليمين، لصالح القوى المعادية للثورة التي ستستمتع برفاهية الجلوس في المعارضة.

وبما أنه من الواضح أن الاخوان المسلمين سيكونون "الشريك" الذي يمتلك الأغلبية في أي ائتلاف، فإن وزرائها سيتحكمون في جميع القرارات. وسوف يكتفي اليسار بلعب دور ثانوي. سيكون سجينا للأغلبية، التي ستعطيهم بكل كرم الوزارات الأكثر صعوبة، لا سيما وزارة العمل، التي ستجبرهم على تحمل المسؤولية عن تنفيذ القوانين المعادية للطبقة العاملة، وسحق الاضرابات في القطاع العام، وهلم جرا.

إذا ما حافظ الثوريون على معارضة حازمة لجميع الأحزاب البرجوازية، وخاصة جماعة الاخوان المسلمين، فإنهم سيمهدون الطريق لاتجاه نحو اليسار، وإمكانية الفوز في الانتخابات القادمة. لكن إذا كان اليسار من الغباء بما يكفي للدخول في صفقة مثل تلك التي يقترحها الاشتراكيون الثوريون، فإن ذلك سيشكل ضربة خطيرة للثورة المصرية، ويسلم السلطة لأحمد شفيق وأعداء للثورة.

ستكون هذه نتيجة الدعوة إلى الدخول في تحالف مع جماعة الإخوان المسلمين من أجل منع زحف الثورة المضادة!

الإخوان المسلمون يتراجعون

في تبرير سياستهم للتحالفات مع البرجوازية، يقول البيان:

«لكن أن يستنتج البعض من ذلك أنه ليس هناك أي فارق بين مرشح الثورة المضادة، ومرشح الإخوان المسلمين هو خطأ فادح ويؤدي إلى استنتاجات كارثية لا تمت بصلة لتراث الاشتراكيين الثوريين».

هناك، بطبيعة الحال، اختلافات بين الثورة المضادة السافرة وبين الاخوان المسلمين. إنه الفرق بين ذلك الجناح من البرجوازية المصرية التي احتكر لعقود السيطرة على جهاز الدولة، وبين جناح آخر من نفس الطبقة تم استبعاده من هذه العملية المربحة وهو الآن يطالب بأن تتزحزح الطغمة الحاكمة وتسمح له بالحصول على نصيب من الغنائم.

إن الصراع بينهما حاد، لكنه ليس بحدة الصراع بين جميع فئات البرجوازية وبين الطبقة العاملة. يقر البيان بأن «قيادة الاخوان المسلمين تهادن وتعقد الصفقات بل وتتواطأ أحيانا مع بقايا النظام القديم».

ينبغي أن يكون هذا كافيا لجعل الرفاق يخرجون بالاستنتاج الصحيح: أن العداوات بين الإخوان والنظام القديم نسبية جدا، وأن الإخوان المسلمين مستعدون ويريدون التكيف مع النظام القديم، بمجرد أن يظهر هذا الأخير استعداده لتقاسم السلطة معهم.

يغير الإخوان المسلمون مظهرهم حسب تغير مخاطبهم. فأمام الجماهير يظهرون كديمقراطيين وأنصار للثورة (على الرغم من أن "ثوريتهم" هذه أكثر من مشكوك فيها). وأمام الجنرالات يظهرون كأشرس المدافعين عن النظام. وأمام الإسلاميين يظهرون أكثر إسلاما من النبي نفسه. وأمام الاميركيين هم "مسلمون معتدلون" محترمون، وأصدقاء للغرب، وهكذا.

من أجل تبرير دعمه لجماعة الإخوان المسلمين، يؤكد الحزب الاشتراكي العمالي دائما على قاعدتها البروليتارية. وبالفعل تمكن الإخوان والسلفيون في الماضي خلال الانتخابات البرلمانية من تحقيق انتصارات كبيرة وصلت إلى 80٪ من الأصوات، في الاسكندرية وبورسعيد والسويس (التي هي معاقل البروليتارية).

لكن خلال الانتخابات الأخيرة تراجعت الأصوات الممنوحة للإسلاميين. وعوض ذلك، حقق المرشحان اللذان ينظر اليهما على انهما يمثلان الثورة، حمدين صباحي 20.7٪، وأبو الفتوح 17.4٪، ما مجموعه أكثر من 9 ملايين صوت، معظمها قادم من المراكز الصناعية والثورية.

ينبغي أن ينظر إلى هذه الأرقام في ضوء حقيقة أن الكثير من أنصار ميدان التحرير لم يكلفوا أنفسهم المشاركة في الانتخابات. في المناطق البروليتارية تم تحطيم الاسلاميين. في الإسكندرية حصل صباحي وأبو الفتوح معا على أكثر من 56٪ من الأصوات؛ في بور سعيد حصل صباحي لوحده على أكثر من 41٪. الدوائر الانتخابية الوحيدة التي تبقت للإخوان المسلمين، في الواقع، هي دوائر المناطق الريفية. وحتى في هذه الأخيرة فقدوا الكثير من الأصوات لصالح أبو الفتوح وشفيق.

يمتلك الاخوان المسلمون تنظيما قويا والكثير من المال. لكن التصويت لمرشح الإخوان، مرسي، يشير في الواقع إلى تراجع حاد. نتيجة لمعارضتهم للرئيس مبارك في الماضي، كسبت "البرجوازية الإسلامية" قاعدة معينة. لكن شعبيتهم آخذة في الانخفاض بالفعل، كما أظهرت ذلك الانتخابات.

لقد فقدوا حوالي نصف عدد الأصوات التي كانت لديهم والتي كانت تبلغ 10.1 مليون صوت: تراجعت أصواتهم الى 5.8 مليون صوت أو 24.8٪. يعكس هذا التراجع خيبة أمل متزايدة لدى الجماهير في الإخوان المسلمين بسبب تحالفهم مع الجنرالات والمجلس العسكري. ومن ناحية أخرى، حقق أبو الفتوح، الاسلامي الليبرالي الذي طرد من الجماعة، 17.4٪ وهو ما يعادل تقريبا 4.1 مليون صوت.

نتيجة لهذا الانخفاض، سيضطر قادة الإخوان المسلمين الاستناد على اليسار من أجل تشكيل الحكومة. إنهم يغازلون بدأب أنصار ميدان التحرير. يتوسلون إليهم قائلين: "عليكم دعمنا، وإلا ستشهدون عودة شفيق والنظام القديم!". وبعض الناس السذج أغبياء بما يكفي لتصديقهم.

من أجل الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، سيكون على الإخوان المسلمين القبول بالشروط المعتادة. سيكون عليهم تقديم جرعة كبيرة من الدواء المر للشعب المصري على شكل خفض الدعم الاجتماعي ومستويات المعيشة. ومن أجل القيام بذلك، سيكونون في حاجة إلى حلفاء مطيعين وملتزمين يوفرون لهم غطاء يساريا. والاشتراكيون الثوريون يوفرون لهم ذلك من خلال دعوتهم للتصويت للإخوان المسلمين وتشكيل حكومة ائتلافية. لقد سقطوا في فخ لن يكون من السهل الفرار منه.

التناقضات الطبقية

الرفاق الاشتراكيون الثوريون محقون عندما يقولون إن هناك تناقضات طبقية داخل الإخوان المسلمين بين القيادة البرجوازية الثرية وبين العمال والفلاحين الفقراء الذين يصوتون لهم. ويقول البيان:

«لكن جماعة الاخوان المسلمين تنظيم جماهيري ضخم له قواعد راسخة في أوساط الطبقة المتوسطة في المدن وفي الريف، وأيضا في أوساط الفقراء من عمال وفلاحين. وقيادة الاخوان، كما أنها تخضع للضغط من قبل طبقة

رجال الأعمال وبقايا النظام القديم، فهي لا يمكنها تجاهل قواعدها الاجتماعية».

يبدو أن الرفاق قد سمحوا لأنفسهم بالإعجاب الشديد بهذا "التنظيم الجماهيري الضخم". الذي يشعرون أمامه بالضعف وانعدام الأمن. لكن نقطة قوة الإخوان هي في الوقت نفسه نقطة ضعفها. فوراء واجهة ما يبدو أنه "حزب متعدد الطبقات" تكمن تناقضات حادة بين مختلف الطبقات. يحاول القادة ثلم حدة هذه الانقسامات من خلال تغيير مظهرهم حسب تغير مخاطبهم. لكن واجهة الوحدة ستنكسر، وسينتهي "التنظيم الجماهيري الضخم" إلى أن يصير صفرا ضخما.

البيان نفسه يقول إن الأصوات التي حصل عليها الاخوان المسلمون تراجعت خلال الانتخابات الرئاسية إلى نصف ما كانت عليه خلال الانتخابات البرلمانية. ويشير إلى الانقسامات والاستقالات التي عانت منها الجماعة. ويقول بشكل صحيح:

«جماعة الاخوان المسلمين جماعة مليئة بالتناقضات الطبقية التي تخفيها وراء الشعارات الدينية المبهمة ولكن كلما اضطرت قيادتها إلى اتخاذ مواقف ملموسة وحاسمة، كلما تفجرت تلك التناقضات».

إن هذه التناقضات الطبقية داخل جماعة الإخوان المسلمين ستحتد لا محالة، وخصوصا عندما ستدخل إلى الحكومة، مما سيؤدي إلى أزمات وانقسامات. فإذا حافظ اليسار على استقلاله عن الاخوان المسلمين وجميع الأحزاب البرجوازية الأخرى، سوف يستفيد من هذه السيرورة الحتمية من التمايز الطبقي. لكن إذا ما سمح لنفسه بأن يتورط في اتفاقات وتحالفات انتخابية، فسوف يتقاسم مع الإخوان كل الكراهية التي ستسقط على رؤوسهم.

كون شفيق مرشح الثورة المضادة مسألة واضحة للجميع. لكن هذا لا يبرر أبدا تقديم الدعم لمرشح جماعة الاخوان المسلمين. يقول البيان:

«7) الاختيار بين شفيق ومرسي ليس اختيارا بين مرشح الثورة ومرشح الثورة المضادة وليس اختيارا بين برنامج يمثل مصالح الجماهير وآخر يمثل مصالح الطبقة الحاكمة. إنما هو اختيار بين مرشح برجوازي عسكري معادي للثورة وبين مرشح برجوازي متذبذب لا يريد عودة النظام القديم ولا يريد استكمال الثورة حتى نهايتها. إذا فهو اختيار بين عدوين. والسؤال هو من منهما نفضل أن نناضل ضده: جنرال سوف يطلق الدبابات في مواجهة الجماهير، أم إخواني انتهازي متذبذب قابل للضغط عليه من أسفل، ويمكن فضحه أمام قواعده وجماهيريه؟»

هنا يرتكب واضعو البيان خطأين خطيرين. إنهم يبالغون في تقدير خطر الثورة المضادة من أجل تخويف الناس لدفعهم لدعم الاخوان المسلمين، ويبالغون أيضا في تقدير حجم الاختلافات بين شفيق ومرسي لتقديم هذا الأخير بصورة أفضل للسبب نفسه. لا يفسرون أن شفيق ومرسي هما أساسا ممثلا نفس الطبقة؛ وأنهما يدافعان عن نفس المصالح الطبقية، وسوف يستخدمان كل الوسائل المتاحة لهما للدفاع عن هذه المصالح.

هل صحيح ان الفارق الجوهري بين شفيق ومرسي هو أن أحدهما يمثل الجنرالات وسوف يرسل الدبابات لسحق الثورة في حين أن الآخر هو مجرد برجوازي متذبذب "لا يريد العودة الى النظام القديم ولا يريد استكمال الثورة حتى نهايتها"؟ كلا، هذا ليس صحيحا على الإطلاق، كما يعرف ذلك واضعو البيان جيدا جدا. لقد سبق لهم أن اعترفوا بأن «قيادة الاخوان المسلمين تهادن وتعقد الصفقات بل وتتواطأ أحيانا مع بقايا النظام القديم».

هل صحيح، كما يزعم البيان، أن شفيق يريد ان يضع حدا للثورة، بينما مرسي "لا يريد العودة الى النظام القديم ولا يريد استكمال الثورة حتى نهايتها"؟ كلا، هذا الزعم خاطئ تماما. فكل من شفيق ومرسي على السواء، باعتبارهما معا ممثلان للبرجوازية، يريدان ان يضعا حدا للثورة في أسرع وقت ممكن. قد تكون هناك بعض الخلافات حول الأساليب المناسبة للقيام بذلك، لكن الهدف هو نفسه تماما.

إن الطريقة التي تضع بها البرجوازية حدا للثورة مسألة تكتيكية تتحدد ليس من خلال مبادئ ايديولوجية أو مجردة، بل من خلال معطيات ملموسة تتعلق بميزان القوى بين الطبقات في لحظة معينة. في المظاهرات الحاشدة التي شهدتها نهاية الأسبوع الماضي، لم يرسل الجنرالات الدبابات لذبح الجماهير في ميدان التحرير، وذلك ليس بسبب أي وازع أخلاقي، بل لأنهم كانوا يخشون من العواقب.

الامبرياليون الامريكيون الذين كانوا، مثلهم مثل الجنرالات المصريين، عاجزين عن التدخل أثناء الثورة، استرجعوا هدوء أعصابهم في الآونة الاخيرة وبدأوا التدخل بنشاط في هذه العملية. تريد واشنطن وصول حكومة صديقة إلى السلطة في القاهرة. ولن تمانع لو أن أحمد شفيق عاد إلى السلطة. لكن يدركون أيضا أن هذا سيكون استفزازا يمكنه أن يؤدي مرة أخرى إلى بعث الحركة الثورية للجماهير، مما ستكون له نتائج لا تعد ولا تحصى.

بدأ الاميركيون وراء الكواليس تغيير لهجتهم تجاه الاخوان المسلمين. لقد بدأوا يعرفون، مهما كانت تحفظاتهم، أن هذه المنظمة الاسلامية المعتدلة يمكنها أن تصبح حصنا ضد "الشيوعية"، كما كانت في الماضي. وتقول صحيفة فاينانشال تايمز:

«إن واحدة من أكبر التغييرات الناتجة عن الربيع العربي هي ذلك الدفئ المتزايد في العلاقة بين صناع السياسات الغربية وبين جماعة الاخوان المسلمين في مصر. جاء هذا بدافع الضرورة، لكنه تعزز من خلال الاكتشاف المدهش بأن **الغرب والإسلاميين يتفقون تماما حول القضايا الاقتصادية**». (التشديد من عندي: آلان وودز)

ويضيف نفس المقال: «بعض الدول الأوروبية، ولا سيما هولندا، ما تزال حذرة من التحدث إلى الإسلاميين. لكن المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين البريطانيين يعودون من مصر مسرورين، ويقولون أشياء مثل: "**هؤلاء الاشخاص أذكياء ويمكننا القيام بأعمال تجارية معهم**".»

إن الامبرياليين، وخلافا لكاتبي البيان، يفهمون أن ميزان القوى الطبقي لا يسمح بالقيام بعرض سافر لقوة الثورة المضادة. إن السبب وراء كون الإخوان لم يرسلوا ابدا الدبابات لسحق العمال المضربين والمتظاهرين هو أنهم لم يصلوا بعد إلى السلطة، وبالتالي فليست لديهم مثل هذه الوسائل تحت تصرفهم. لكن عندما ستتمكن جماعة الإخوان البرجوازية من مقاليد السلطة في الدولة بين أيديها، سيكون من السذاجة بمكان الاعتقاد بأنها سوف تتصرف بشكل مختلف.

التوقع والدهشة

والآن أخيرا نأتي إلى الأسباب الحقيقية التي دفعت قادة الاشتراكيين الثوريين إلى اتخاذ هذا الموقف. يقولون في النقطة التاسعة من بيانهم:

«**كانت نتيجة الجولة الأولى صادمة للكثيرين من الثوريين، بما فيهم الاشتراكيين الثوريين.** فرغم أن نتائج حمدين صباحي ولدرجة أقل عبد

المنعم أبو الفتوح وضحت بدون شك أن غالبية الناخبين صوتوا لاستمرار الثورة ولمرشحين خارج ثنائية الاخوان والعسكر إلا أن وصول شفيق لجولة الإعادة بمزيج من الترهيب والتزوير، وإعادة تشغيل كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية، وماكينة الحزب الوطني لصالحه كمرشح واضح للثورة المضادة، **خلق حالة من الذعر لدى البعض والإحباط لدى البعض الآخر**». (التشديد من عندي: آلان وودز)

كتب تروتسكي ذات مرة قائلا إن النظرية هي تفوق التوقع على الدهشة. يعترف واضعو البيان بأنهم **صدموا** بنتائج الجولة الأولى من الانتخابات. لكن لماذا على المرء أن يفاجئ بهذه النتائج؟ فهل من المستغرب أن تتعرض الانتخابات، التي أجريت تحت إشراف البيروقراطيين القدامى وجنرالات الجيش، للتزوير لإعطاء نتيجة مواتية لمرشح الثورة المضادة؟ لم يكن هناك شيء مفاجئ في هذا الموضوع. بل كان بالأحرى متوقعا.

يقولون ان هذه النتائج **خلقت حالة من الذعر**. من الغريب للغاية لحزب ماركسي أن يقول هذا. ففي المقام الأول، كان من واجب القيادة تحذير أعضاء الحزب ومؤيديه أن مثل هذه النتيجة لم تكن ممكنة فحسب، بل شديدة الاحتمال. وفي المقام الثاني، يجب ألا يكون رد فعل الحزب الماركسي تجاه تزوير الانتخابات هو البحث عن تحالفات غير مبدئية مع الأحزاب البرجوازية باعتبارها "أهون الشرين"، بل **تنظيم مظاهرات جماهيرية حاشدة وإضرابات احتجاجا على ذلك، وإثارة شعور عام من السخط والتمرد بين الجماهير ضد كل الأحزاب البرجوازية، وهذا يعني دفع الثورة إلى الأمام**.

لم تكن نتيجة الجولة الاولى بالنسبة لليسار سيئة على الإطلاق، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن الانتخابات كانت مزورة. ويؤكد البيان بشكل صحيح هذا النجاح:

«حصل [حمدين صباحي] على غالبية الأصوات في معظم المراكز والمدن التي مثلت قلب الثورة المصرية، ومعظم المناطق التي ترتكز فيها القطاعات الأكثر تنظيما ووعيا في الطبقة العاملة. وهو الذي يعني أن معسكر الثورة لم يهزم بعد، وأن هناك جولات جديدة في الحرب ضد الثورة المضادة».

إن الأصوات التي حصل عليها حمدين صباحي قاعدة ممتازة لمواصلة التحريض على قاعدة مطالبنا الثورية وفضح وإدانة أعداءنا الطبقيين- **وخاصة جماعة الاخوان المسلمين**- وبهذه الطريقة التحضير للتقدم في المستقبل. لكن الاستنتاج الذي توصل إليه قادة الاشتراكيين الثوريين خاطئ إلى أبعد الحدود. يقولون:

«لكن هذا الأمر يحتاج تنظيم وتوحيد صفوف القوى الثورية لخلق حائط صد يمنع عودة النظام القديم. وما زالت المصالح الضيقة لمختلف القوى تقف عائقا خطيرا أمام هذا التوحيد».

عن أي توحيد يجري الحديث هنا؟ أية صفوف ثورية يمكنها ان تخلق حائط صد يمنع عودة النظام القديم؟ إننا نجيب: إن الوحدة الوحيدة التي تهمنا هي وحدة الشعب الثوري: وهذا يعني، العمال والفلاحين وفقراء المدن، والشباب الثوري، والنساء والمثقفين. هذا وهذا وحده ما يمكنه أن يمنع انتصار الثورة المضادة.

كيف يمكن تحقيق هذه الوحدة؟ نجيب: لا يمكن أن تصير وحدة الشعب الثوري مضمونة إلا إذا وضعت الطبقة العاملة نفسها على رأس جميع الطبقات المضطهدة وتقود الأمة. لكن لكي يتحقق هذا لا بد أن تقود البروليتاريا طليعة واعية وشجاعة: أي حزب وقيادة ماركسيين.

الانتخابات لا تحل أي شيء

سيعترض علينا أولئك الذين يسعون إلى الطرق المختصرة قائلين: لكن هذا الهدف طموح للغاية. نحن صغار جدا، وعلينا أن نبحث عن حلفاء. إن الهدف بالتأكيد طموح جدا إذا كنا نتحدث عن المدى القصير. إن مهمة الماركسيين في مصر الآن ليست الاستيلاء على السلطة بل كسب الجماهير. لكن لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عبر نضال عنيد وحازم ضد هذه التشكيلات السياسية البرجوازية التي تحاول خداع الجماهير ودفعها إلى دعمها: وهذا يعني، أولا وقبل كل شيء، الاخوان المسلمون.

هذه هي الطريقة التي يفهم بها الماركسيون الوحدة الثورية. لكن كيف يفهمها قادة الاشتراكيين الثوريين؟ يقول البيان: «العنصر المحدد لنجاح أي من هذه المواقف هو تطور توازن القوى في الميادين من جانب، وقدرة القوى الثورية على توحيد الصفوف من الجانب الآخر».

ماذا يعني هذا؟ ما الذي يعنيه "تطور توازن القوى في الميادين" ومع أي من "القوى الثورية" يفترض بنا أن نتحد؟ نحصل على الجواب في النقطة 12:

«على الجانب الآخر علينا أن نضغط على مرشحي الجولة الأولى الأقرب للثورة، وعلى رأسهم حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح لتوحيد صفوفهم وتكوين بديل ثالث يضغط بكل ما يستطيع من إمكانيات على الاخوان المسلمين ويبلور بديلا في حال عدم الاستجابة المتوقعة. هذا البديل الثالث عليه أن يطرح موقفا واضحا من انتخابات الاعادة، سواء بتشكيل مجلس رئاسي ثوري يشارك فيه مرشح الاخوان، إن قبل شروط القوى الثورية، الأمر الذي أصبح شديد الصعوبة، وتصعيد الموجة الثورية إذا ما تجاوبت الجماهير على طريق إلغاء الانتخابات، وفرض مجلس رئاسي انتقالي».

لا يمتلك المرأ إلا أن يفرك عينيه باستغراب. فوفقا لقادة الاشتراكيين الثوريين يجب على اليسار أن يسعى إلى تشكيل وحدة مع جماعة الاخوان المسلمين وأبو الفتوح، الزعيم السابق في جماعة الإخوان المسلمين. ومن المفترض أن تكون هذه هي الطريقة الوحيدة لمنع انتصار الثورة المضادة وتدمير الثورة.

دعونا نذكر أنفسنا بأن أحمد شفيق، مرشح النظام القديم، حصل على 24,5% من الأصوات، أقل من 24,9% التي حصل عليها مرسي، وأكثر بقليل فقط من مرشح اليسار 21,1%. وحصل أبو الفتوح على 17,8% من الأصوات، مقارنة مع 21,1% لحمدين صباحي و24,9% لمحمد مرسي. فحتى من الناحية الحسابية هذا لا يوحي بوجود خطر وشيك لعودة النظام القديم. لكن الحسابات الانتخابية لا تستنفد مسألة موازين القوى الطبقية.

عموما تشكل الجبهة الانتخابية حقلا ملائما للسياسيين البورجوازيين والإصلاحيين. وعلى الرغم من أنها يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة للماركسيين لأسباب تكتيكية، فإنها ليست بيئتهم الطبيعية. يمكن استخدامها لتعبئة العمال، لتقييم التقدم الذي أحرزناه، واختبار مدى نجاح شعاراتنا. لكنها ليست بالضرورة الجبهة الأكثر أهمية بالنسبة لنا.

سيكون من الخطأ الفادح أن نسمح للتقلبات الانتخابية بأن تحدد كامل سياستنا أو أن نعلق أهمية كبيرة عليها. أيا كان الفائز في الانتخابات المصرية (وسوف يحدد هذا جزئيا من قبل جهاز انتخابي منحاز بقوة إلى جانب الثورة المضادة)، فإن الصراع الطبقي سوف يستمر، وسيصبح في الواقع أكثر حدة.

لا يوجد أي حل على قاعدة الرأسمالية لمشاكل الجماهير الأكثر إلحاحا. لا يمكن لأي حكومة برجوازية أن تحل مشكلة البطالة، أو تدني الأجور أو مشكلة سوء السكن. يصدق هذا على بريطانيا والولايات المتحدة. وهو أصدق بألف مرة بالنسبة لمصر.

سوف ترفع الموجة الأولى من الثورة المصرية أكثر فئات البرجوازية "الإصلاحية" اعتدالا إلى السلطة. هذا قانون لا يعرف سوى استثناءات قليلة. سوف تبحث الجماهير، وخاصة الجماهير البرجوازية الصغيرة، دائما عن خيار سهل. لكن لا يوجد مثل هذا الخيار في الواقع. وسوف تتعلم درسا قاسيا جدا في مدرسة الاخوان المسلمين.

كيف نناضل ضد خطر الثورة المضادة؟

يحتشد أعداء الثورة حول شخص شفيق. هذا واضح للجميع. يبحث أنصار النظام القديم عن رجل قوي آخر. وتحت شعار الأمن والاستقرار، الذي رفعه شفيق نفسه، يسعون لتصفية الثورة. ويأمل العملاء السافرون للثورة المضادة بأن تمثل الإطاحة بمبارك نهاية الثورة.

يستند شفيق إلى الجيش وجهاز الدولة القديم، وعلى نخبة رجال الأعمال الذين استفادوا بشكل جيد من علاقاتهم مع النظام القديم. كما حصل أيضا على دعم قسم من الأقباط. لكن قسما كبيرا من الأقباط من الطبقات الدنيا والمتوسطة صوت لصباحي. وبالنظر إلى أن شفيق استفاد من تعبئة جهاز الدولة وجزء كبير من وسائل الإعلام لدعمه فإن النتيجة التي حصل عليها هزيلة.

لو لم يحدث تزوير صارخ، لكان من المحتمل جدا أن يتمكن صباحي من المرور إلى الدور الثاني. ومباشرة بعد الانتخابات خرج الشعب الثوري مرة أخرى إلى ميدان التحرير، وغيره من شوارع المدن المصرية الأخرى. يطالب البعض بأنه يجب على المجلس العسكري أن يتخلى فورا عن السلطة لمجلس انتقالي مدني مكون من المرشحين الرئيسيين للرئاسة.

من الواضح أن هذا غير كاف. إنه يفترض أن المرشحين الحاليين لديهم تفويض شعبي. لكنهم لا يمتلكونه. كيف يمكن السماح لرجل مثل شفيق، وهو ممثل سافر للثورة المضادة والجيش، أن يكون له رأي في تحديد مستقبل مصر؟ هذا من شأنه أن يشكل استهزاء بالثورة.

إن المشكلة المركزية هي الدولة نفسها. فطالما أن جهاز الدولة القديم والجيش والبيروقراطية ما يزالون في حالة جيدة، فإنه لا يمكن للثورة أن تقطع ولو خطوة واحدة إلى الأمام. يجب على الشعب الثوري أخذ مكنسة كبيرة وكنس كل هذه القمامة.

علينا أن نطالب بالإقالة التامة لكل الجنرالات وقادة الشرطة والبيروقراطيين الفاسدين، لا بد أن يخضعوا جميعا للمحاكمة على جرائمهم ضد الشعب. وبما أن القضاة الذين عينهم النظام القديم قد أظهروا أنه لا يمكن الوثوق بهم لإدانة أسيادهم، فنحن نطالب بإجراء محاكمات شعبية من خلال محاكم تتألف من العمال والفلاحين.

وبدلا من اللجان الفاسدة التي شكلتها الدولة القديمة، نحن نطالب بإنشاء مجلس يتألف بالكامل من ممثلين منتخبين للحركة الشعبية. ويجب تأجيل جولة اعادة الانتخابات حتى إسقاط المجلس العسكري وصياغة دستور جديد. وإلا فليس لدينا أي بديل سوى مقاطعة الانتخابات.

يبدو أن الاتجاه الرئيسي السائد بين أنصار ميدان التحرير واليسار هو المقاطعة أو إفساد أوراق اقتراعهم للتعبير عن معارضتهم لشفيق ومرسي على حد سواء. يظهر هذا الموقف حسا ثوريا سليما. يجب عدم إيلاء أي ذرة من الثقة على الاطلاق لمرسي أو جماعة الإخوان المسلمين! انهم لم يقبلوا ولو بأشد مطالب الثورة الحاحا: الانهاء الفوري لحكم المجلس العسكري.

إن الاستمرار في المشاركة في هذه العملية الانتخابية المزورة هو إضفاء للمصداقية على الوضع الحالي. إنه يعني عمليا قبول حكم الجنرالات. أما بالنسبة لجماعة الاخوان المسلمين، فإنها تواصل لعب دورها الخياني في التواطؤ مع الثورة المضادة. وبدلا من محاربة النظام القديم، هؤلاء البرجوازيون الحقيرون عازمون على تجنب الصراع معه.

يعارض الاخوان المسلمون تشكيل مجلس انتقالي مدني حتى ولو كان يضمهم. كما أنهم يعارضون تأجيل الانتخابات. **بعبارة أخرى، إن قادة الإخوان المسلمين يتعاونون بنشاط مع النظام لإدامة نظام عدو للديمقراطية**. ومع ذلك ما زال بعض اليساريين يواصلون صباغة الاخوان المسلمين بألوان زاهية، كأبطال للديمقراطية و"سد منيع ضد الثورة المضادة". أليس هذا مخجل تماما؟

ينبغي أن يكون الشعار المركزي هو انهاء الحكم العسكري والعقد الفوري لجمعية تأسيسية حقيقية. دعا صباحي لمقاطعة الجولة المقبلة، وفي ظل هذه الظروف هذا هو الشعار الصحيح الوحيد. إن حملة مقاطعة نشطة مصحوبة بإضراب عام واحتجاجات عامة في الشوارع ستمهد الطريق لدفع الثورة إلى مرحلة أعلى. شعار المقاطعة هو الوحيد الذي يتفق مع المطلب الأساسي لإنهاء الحكم العسكري الذي رفع من قبل الحركة الديمقراطية الثورية منذ سقوط مبارك.

على أساس المعطيات الحالية ليس من المستبعد أن يتم إعلان شفيق باعتباره المنتصر. لكن من شأن هذا أن يكون دليلا واضحا على تزوير من المرجح ان يؤدي إلى حدوث انفجار. سوف تندفع الجماهير مرة أخرى إلى الساحات كما فعلت من قبل. لقد قامت في المرة الأولى بإسقاط مبارك. بعد ذلك حاولت وضع حد للحكم العسكري قبل الانتخابات البرلمانية التي جرت في الخريف الماضي.

وفي الآونة الأخيرة شهدنا مظاهرات جماهيرية ضد حكم البراءة على ابني مبارك وغيرهما من المجرمين من النظام القديم. لكن هذه الحركات ستبدو ضئيلة مقارنة مع الاحتجاجات الواسعة التي ستواجه أي محاولة من جانب النظام القديم لإعادة تجديد نفسه، خلف قناع من الديمقراطية الزائفة.

"<"لا شيء تغير في مصر". ومع ذلك فقد تغير كل شيء في مصر! إن الجماهير التي استيقظت بفضل الثورة لن يكون من السهل ارضاؤها. لا يمكن إعادة العفريت إلى القمقم. وبعد أن تصل إلى الباب المسدود على الجبهة الانتخابية، لن يكون لدى الجماهير من بديل سوى النزول الى الشوارع مرارا وتكرارا. والنتيجة ستكون تحركات شعبية ومظاهرات وانتفاضات أكثر اتساعا.

ما زالت الثورة المصرية تمتلك احتياطيات هائلة. سبق لماركس أن أوضح أن الثورة في حاجة إلى سوط الثورة المضادة لكي تتقدم. من المرجح أن الثورة المضادة بغطرستها سوف تمد يديها بعيدا، مما سيثير انفجار شعبيا آخر ويزيد في تقوية الجناح الثوري.

يمكن للماركسيين المصريين أن يكسبوا الكثير شريطة ألا يسمحوا لأنفسهم بأن ينجرفوا وراء مزاج نفاد الصبر والإحباط. علينا اتباع نصيحة لينين: **اشرح بصبر**. سوف يبدأ المد في التحول

لصالحنا. لكن من أجل الاستفادة من التطورات المستقبلية، من الأهمية بمكان أن نحافظ بثبات على موقف الاستقلال الطبقي.

هوامش:

[1]: القصور الذاتى (العطالة) هي خاصية مقاومة الجسم المادى لتغيير حالته من السكون إلى الحركة بسرعة منتظمة وفى خط مستقيم مالم تؤثر عليه قوة تغير من حالته (ويكيبيديا –إضافة إلى النص العربي من طرف المترجم-)

المغرب: نعي المناضل الثوري الشاب أنس بناني

جون دوفال
الثلاثاء: 29 ماي 2012

الرفيق أنس بناني في مظاهرة فاتح ماي 2010

لقد رحل عنا مناضل ثوري شاب متميز. توفي أنس بناني، المعروف بيحيى بنحمزة في حادث حافلة الاثنين الماضي [28 ماي 2012] عندما كان في طريقه لمشاهدة مباراة كرة القدم لفريقه المفضل "المغرب التطواني". ليست حوادث الطرق في المغرب أمرا نادر الوقوع. إنها ربما واحدة من أكثر الأشياء التي يمكن توقع حدوثها عند استعمال الطرق المغربية.

انعدام الأمن على الطرق في المغرب يتسبب في 4000 وفاة سنويا. وهو الرقم الذي يعادل الرقم المسجل في فرنسا، التي تمتلك من السيارات أكثر 15 مرة مما يمتلكه المغرب! إن النظام الذي كان أنس يناضل ضده بكل حماس، غير راغب وغير قادر مطلقا على الاستثمار حقا في الأمن على الطرقات. تفضل الأوليغارشية الملكية الحاكمة انفاق مليارات الدراهم على القطار عالي السرعة بين طنجة والدار البيضاء بدل إنفاقها على شبكة من الطرق الآمنة.

انضم أنس إلى النواة الأولى من الماركسيين/ات الشباب الذين أسسوا فيما بعد رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي. لم يتمكن مثل كثير من الطلاب الشباب في المغرب من العثور على وظيفة بعد تخرجه من الجامعة. إلا أنه مع ذلك وجد أفضل عمل يمكن إيجاده في تلك المنطقة المضطربة، حيث كان قياديا في حركة الشباب عشرين فبراير، فكرس تماما نشاطه لكسب وتدريب جيل جديد من المناضلات والمناضلين بالأفكار الماركسية، ولبناء المنظمة. لقد كان هذا هو معنى حياته. وكانت الثورة الاشتراكية أفق حياته.

إن أكثر ما شدني إلى أنس عندما التقيته للمرة الأولى كانت ابتسامته. لقد كان دائم الابتسام. وكانت ابتسامة كبيرة وسخية. لقد كان مليئا بالحياة والثقة في المستقبل. كان يحب القاء النكت. كان حس الدعابة لديه وسيلة رائعة لانتقاد الدكتاتورية والضحك بين الرفاق والأصدقاء.

كان أنس مناضلا متعطشا جدا للنظرية. وقبل بضعة أشهر عبر لي عن مشروعه لترجمة كتاب العقل في ثورة (Reason in Revolt) إلى اللغة العربية. لقد كان يفهم انه لا يمكن بناء منظمة صلبة دون فهم جيد للفلسفة، وخاصة الفلسفة المادية الديالكتيكية.

كان أنس مناضلا أمميا حقيقيا يكره الشوفينية من جميع الأنواع. وهذا ما جعله لا يتردد في الوقوف إلى جانب قضية العمال والشباب في الصحراء الغربية. ففي مقالة: الصحراء الغربية: انتفاضة العيون - موقفنا، التي شارك في كتابتها مع رفيق آخر، خلال انتفاضة العيون، عبر عن موقف أممي حقيقي.

كان أنس فخورا بالإنجازات الصغيرة لكن المهمة لرابطة العمل الشيوعي. بالاضافة إلى كل التدخلات الأخرى التي قام بها الرفاق/ ات في غضون سنوات قليلة، كتب الرفاق/ ات ونشروا ما يقرب من 500 مقال على موقع ماركسي (com.marxy.www) وجريدة الشيوعي. وفي هذه الفترة وصل عدد زوار الموقع إلى مليون زائر من جميع أنحاء المنطقة.

كان أنس يمتلك عقلا إلا أنه كان يمتلك يدين أيضا. وقد استخدمهما لصنع الرايات واللافتات، وتنظيف غرفة الاجتماع، وأيضا من أجل الطهي لباقي الرفاق.

وكان ككل الشباب يعيش قصة حب...

من بين آخر التعليقات التي نشرها على صفحته بالفيسبوك هناك الخبر عن المظاهرة العمالية الضخمة في الدار البيضاء يوم الأحد 27 ماي 2012. عندما نزل عشرات الآلاف من العمال الى العاصمة الاقتصادية للبلاد للمطالبة بالحرية السياسية والنقابية. لقد بدأت الطبقة العاملة في التحرك أخيرا بالمغرب! ويمكنني ان اتصور فرحته بذلك. يمكنني ان اتصوره وهو يناقش بين كل شعارين من شعارات فريق كرة القدم أهمية هذه التظاهرة في الحافلة مع المؤيدين الآخرين. لقد مات مثلما عاش واثقا جدا.

أنس لا يزال معنا. إنه لن يموت طالما استمرت أفكاره على قيد الحياة.

إن رفاقه في التيار الماركسي الأممي، وهيئة تحرير موقع الدفاع عن الماركسية، يقدمون تعازيهم إلى والدي أنس وشقيقته وزوج شقيقته وحبيبته وإلى جميع الرفاق والأصدقاء الذين سعدوا بمعاشرته، وساهموا في نضاله.

المغرب: إضراب عام تضامني مع عمال منجم بوازار يشل إقليم ورزازات

دخلت معركة عمال منجم بوازار بإقليم ورزازات مرحلة حاسمة من تطورها، بفضل التحرك الجماهيري الشعبي بمدينتي ورزازات وتازناخت. وبالرغم من أن هذه المعركة والنجاحات التي حققها، قد أثارت تعاطفا عظيما بين الشباب والعمال في الإقليم وعلى المستوى الوطني والأممي. إلا أن ما يمكن ملاحظته بجلاء، هو ضعف الصدى الذي تجده داخل وسائل الإعلام. إذ يقوم النظام بضرب جدار من الصمت الرهيب حول هذه المعركة، فلم تتناولها لا الجرائد بكل أنواعها ولا المحطات التلفزيونية المغربية والأجنبية.

رابطة العمل الشيوعي
الثلاثاء: 16 أكتوبر 2012

إلا أن هذا لم ينقص من عزيمة وكفاحية رفاقنا العمال في منجم بوازار ومدينتي تازناخت وورزازات وسائر الإقليم، فقد استمرت

www.marxy.com

المظاهرات المسائية الحاشدة في تازناخت منذ يوم الجمعة الماضي انضمت إليها عائلات العمال والتلميذات والتلاميذ، وبالرغم من أن مظاهرة يوم السبت كانت كبيرة، إلا أن مظاهرة يوم الأحد كانت الأكبر على الإطلاق: أكثر من 1000 متظاهرة ومتظاهر، شعاراتها أكثر كفاحية حيث تم رفع شعارات من قبيل: جماهير ثوري ثوري، على النظام الدكتاتوري، وسوا غسا سوا اسكا تكراولا ولا بد - سواء اليوم أو غد الثورة ولا بد- الخ، والأهم أيضا هي أنها جابت الأحياء والأزقة.

وفي محاولة لامتصاص غضب جماهير تازناخت قام السلطات بتنقيل قائد قيادة ويسلسات، الذي نال النصيب الأكبر من الشعارات خلال المظاهرات المسائية، وباشا المدينة بدوره تم تنقيله، لكن هذا لم يوقف غضب الشارع التازناختي.

جانب من المسيرة الجماهيرية التي دعت لها الكنفدرالية الديمقراطية للشغل على هامش الاضراب العام الاقليمي

يوم أمس الاثنين نظمت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل إضراب عام إقليمي عرف مشاركة واسعة من كافة القطاعات، فانطلق المضربون في مسيرة حاشدة - أزيد من 6000 عاملة وعامل - جابت مختلف شوارع ورزازات، في غياب تام لقوات القمع. وصلت المسيرة إلى المحكمة حيث تمت محاصرتها ورفعت شعارات ثورية وكفاحية، لم يتدخل القمع إلا عندما حاول المتظاهرون نصب خيمة الاعتصام فحدثت مناوشات بين بوليس خائف ومرعوب ولا يدري ماذا يفعل، وحتى الضباط يستجدون العمال قائلين "احنا خوت"، وبين عمال وعاملات مستعدون للمواجهة ويواجهون بشراسة.

المحاكمة لم تحترم حتى شكليات المحاكمة المخزنية، أي تمت وراء أبواب مغلقة ومنعت العائلات والجماهير من دخول محكمة موصدة الأبواب ومليئة بقوات القمع المتنوعة التي حاصرت أيضا مقر العمالة ومحكمة الاستئناف في إنزال قمعي غير مسبوق بالمدينة.

في مساء نفس اليوم أجري اتصال بين المكتب التنفيذي في شخص نوبير الأموي وبين وزير العدل، أسفر عن حوار بين الاتحاد المحلي وبين العامل لم يصلوا خلاله إلى أي نتيجة حيث تشبث الاتحاد المحلي بضرورة إطلاق سراح المعتقلين واستمرار العامل في استعمال لغة الدكتاتورية (سوف، وأعدكم... الخ)

هذا اليوم يواصل عمال منجم بوازار إضرابا عن العمل لمدة 24 ساعة، وفي المساء ستنظم مسيرة احتجاجية أخرى بمدينة تازناخت من المتوقع لها أن تكون أكثر كفاحية بالنظر إلى الانتصار الرمزي الذي تم تحقيقه بطرد القائد والباشا.

هذه الأشكال النضالية الرائعة جاءت احتجاجا على المتابعات الصورية في حق 15 عامل من منجم بوازار، الذين تم اعتقالهم من أمام مقر إدارة المنجم ومن بيوتهم في جنح الظلام منذ 10 أكتوبر 2012 وتم تقديمهم لدى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بورزازات صباح يوم السبت 13 أكتوبر 2012، الذي قرر متابعتهم وهم في حالة اعتقال بتهمة عرقلة حرية العمل من خلال الفصل 288 من القانون الجنائي، وذلك على إثر خوضهم إضرابا إنذاريا لمدة 48 ساعة يومي الأربعاء، والخميس 10و11 أكتوبر 2012 مصحوبا باعتصامات ووقفات احتجاجية في مقر العمل.

يا عمال وعاملات المغرب والعالم، أيها المناضلون/ المناضلات النقابيون في كل مكان، أيها المناضلون/ المناضلات/ العماليون والتقدميون إن عمال بوازار في أمس الحاجة على تضامنكم. ابعثوا رسائل الاحتجاج إلى:

التيار الماركسي الأممي

تيفنوت تيغانمين Compagnie de Tifnout Tiranimine

http://www.marxy.com/contacts.htm

وزارة الطاقة والمعادن:
ايمايل: webmaster@mem.gov.ma
فاكس: 00212537688863
هاتف: 00212537688857

والرجاء بعث نسخة من تلك الرسائل الاحتجاجية والفاكسات ورسائل التضامن إلى موقع ماركسي contact@marxy.com ليتوصل بها العمال.

ويمكنكم ارسال رسائل التضامن للمكتب التنفيذي للكنفدارلية الديمقراطية للشغل: فاكس وهاتف: **00212522994473** أو الاتحاد المحلي للكنفدارلية الديمقراطية للشغل بورزازات: فاكس وهاتف: **00212524887142**

أو يمكنكم وضع رسائل تضامنكم على المجموعة المحلية للكنفدارلية الديمقراطية للشغل على الفايسبوك

http://www.facebook.com/groups/205787546208828/

إن تضامنكم ضروري لرفع معنويات العمال وأسرهم وإقناعهم بأنهم ليسو معزولين في معركتهم ضد الاستغلال!

إن تضامنكم ضروري لتعرف إدارة الشركة ومالكوها أن العمال ليسو وحدهم!

عاش التضامن العمالي!